الفصل الثاني

التفاعلات التعاونية التكاملية الإقليمية في شمال ووسط وغرب القارة الإفريقية

◆◆◆

تمهيد

عرفت القارة الأفريقية ما يعرف بالإقليمية الجديدة كمدخل لإعادة بنائها في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وأيضا لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها حالة التهميش التي تعرضت لها القارة الأفريقية من قبل القوي الكبرى بعد انهيار ما كان يسمي بالاتحاد السوفيتي فضلا عن بدء تبلور التداعيات السلبية للعولمة اقتصاديًا واجتماعيا وسياسيًا على القارة .

وإذ كانت الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية ذات الاهتمامات الضيقة والعولمة المخترقة للحدود الجغرافية والاقتصادية فإن وصفها الجديدة ينصرف إلى توجه مفاده إنشاء تجمعات إقليمية ترتكز للأسس الاقتصادية دون التي تراجعت أثر الانتصار النسبي الذي حققته الرأسمالية على الشيوعية والذي تبلور بوضوح لحظة تفكك الاتحاد السوفيتي .

هذا ومن أبرز ملامح الإقليمية الجديدة أنه تم تخصيص الموارد داخل التجمع الإقليمي عن طريق قوي السوق وزيادة القطاع الخاص في عمليات التنمية داخل الدول الأعضاء بالتجمع كما يتم تعميق اندماج دولة عبر تنسيق بين السياسات المالية والاقتصادية وتحقيق درجة أكبر من الحرية والانسياب للعمالة ورأس المال ومعاملة مماثلة لكافة الأطراف داخل التجمع الاقتصادي ويغلب كما يري البعض على هذه الإقليمية سياسة التصدير بدلا من سياسة أحلال الواردات .

وتعبر هذه الملامح عن حالة الهيمنة للقوي الرأسمالية على العالم حيث أن هذه الإقليمية الجديدة تخدم بشكل مباشر عملية رسملة العالم التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتفتح الأسواق دون قيود عبر التزام التجمعات بالاتفاقات

العالمية للتجارة الحرة والإقليمية الجديدة فتختلف كثيرا عن نظيرتها أيام الحرب الباردة والتي بزغت خلالها منظمات ذات طابع سياسي وأيديولوجي في أطار المواجهة بين الاتحاد السوفيتي الذي كان يتزعم المعسكر الشرقي والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتزعم المعسكر الغربي ومن أهم هذه المنظمات : منظمة الكوميكون « السوق الأوربية » منظمة الدولة الأمريكية « حلف وارسو » حلف شمال الأطلنطي « الناتو » .

ولأنها دائما متغير تابع في المعادلة العالمية فقد شهدت أفريقيا محاولات لإنشاء تجمعات إقليمية جديدة أو تطوير القديم ذي الطابع السياسي ليصبح متوافقا مع السياسات العالمية وفي هذا السياق برزت تجمعات مثل الأيكواس والسادك والأيكساس وغيرها كما أقرت التنظيمات القارية التي تعرضنا لها في الفصل الأول (منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي) وكذا معاهدة أبوجا الاقتصادية عام 1991م التي تستهدف الوصول إلى اتحاد جمركي إقليمي عام 2014م وسوق أفريقية مشتركة عام 2020م وجماعة اقتصادية أفريقية AEC بما تنطوي عليه من اتحاد ووحدة اقتصادية شاملة عام 2034م .

هذا وقد تم تبرير وجود هذه التجمعات بشكلها الجديد بأن أفريقيا تمتلك مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة تدفعها للتكامل الإقليمي فأغلب اقتصاديات القارة خضعت للاستعمار حيث حكمت القو ى الاستعمارية بعض الأنشطة الاقتصادية (التجارة والتمويل والمسائل النقدية والمسئولية الإدارية والنقل) وشبكات الاتصال على أساس إقليمي مثل تلك الترتيبان التي استمرت بعد الاستقلال في الروابط النقدية بين فرنسا والدول الفرانكفونية .

كما تعاني غالبية دول القارة الأفريقية من التداعيات السلبية للعولمة فأغلبها لا يستطيع اتخاذ قرار في توزيع موارده بعد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات هذه الدول وكذلك ضعف دور الدولة مع تطبيق برامج «الإصلاح

الاقتصادي » والتي أدت إلى خصخصة القطاع العام مما أدى إلى فقدان هيبة الدولة وحدوث عدم استقرار سياسي مصحوب بانقلابات عسكرية وهي ظاهرة مزمنة في دول القارة .

وفي ظل هذه الإقليمية الجديدة كان على دول القارة الأفريقية أن تتنازل عن جزء من سيادتها لصالح التجمعات وهو ما كانت ترفضه من قبل حينما كانت هذه التجمعات ذات طبيعة سياسية وفي مقابل هذا التنازل يفترض أن تجني هذه الدول مكاسب من هذه التجمعات من أبرزها :

– سعة السوق التي تضم دول التجمع مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة رفاهية الدول الأعضاء بانتقال وانتشار المعرفة الفنية وحرية حركة الأفراد ورأس المال والمصالح وانتقالها إلى مجالات ذات كفاية إنتاجية أفضل .

– تحسين وضع ميزان المدفوعات بزيادة التجارة بين الدول الأعضاء وهو ما يوفر العملات الأجنبية التي تستخدم في بناء مشروعات توسيع قاعدة الصادرات وتقليص الاستيراد وبناء شبكة نقل تحقق كفاية إنتاجية أفضل .

– الحصول على قدر كبير من توزيع الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة ورغم الآمال التي انعقدت على هذه التجمعات في تقوية اقتصاديات القارة الأفريقية ومركزها في ظل نظام عالمي تتمحور اقتصادياته حول التكتلات وصراعاتها فإن هذه التجمعات شهدت تعثرا وعدم قدرة على تنفيذ المشروعات الاقتصادية والمالية التي تبنتها هذه التجمعات بينما البعض الأخر شهد تقدما نسبيا لم يتناسب مع الأهداف التي وضعها .

هذا ولم ينعكس ظهور هذه التجمعات بالإيجاب على اقتصاديات هذه الدول فما زال أغلبها يعاني فقرا مدقعًا وبطالة كما شهدت بعض هذه التجمعات استفادة من مزاياها لبعض الدول دون غيراها .

وفي هذا الصدد نتعرض لأبرز العوائق وتعثرت بسببها التجمعات الإقليمية الاقتصادية في أفريقية لعل أهلمها ما يلي :-

- اعتماد معظم الدول الأفريقية على حصيلة التعريفة الجمركية لذلك تتردد كثيرا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعرضها عن مثل هذه الخسارة لعدم المعرفة أو الخبرة أو لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام .

- التباين في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية دول التجمعات الأفريقية وهو ما يؤدي إلى سيطرة دول قوية على الاتحاد فضلا عن نشوب مشكلة في أقسام التكاليف المالية والعوائد المتحصلة من التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء .

- الانعكاسات السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي فبعض جوانب وأهداف هذه البرامج في أفريقيا تسير في اتجاد مضاد للتكامل الإقليمي خاصة أنها ذات توجه وطني وتهدف إلى زيادة فورية في الصادرات مما يؤدي لازدياد دافع المنافسة بين الدول الأفريقية التي تسعي لتعظيم صادرتها من سلعة دولية واحدة وهو ما يؤثر سلبا على جهودها الإقليمية للتعاون .

كما أن برامج الإصلاح الاقتصادي تلك تفتقر إلى قدر من الانسجام الإقليمي فتحرير التجارة بفتح الباب أمام الواردات الرخيصة وهو ما يضر بالصناعات الأفريقية الهشة ويهدد أيضا بإزالة قاعدة برامج التصنيع الإقليمي كما أن تقليل الأنفاق العام يؤثر في الخطوط التنموية الإقليمية وعلي قدرة المواطنين ولا يسمح بتشجيع الواردات من الدول الشريكة في التكامل الإقليمي .

– ضعف الالتزام السياسي والتعددية في الانتماءات الإقليمية التي تؤدي إلى تعارض الأهداف وتعدد الولاءات فهناك دول تشارك في ثلاثة تجمعات وهو ما يؤثر على التزاماتها تجاه الثلاثة .

– التبعية الشديدة للدول الأفريقية للغرب وأغلب هذه الدول ترغب في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها ولذا تسعي كل دولة أفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوربي مثلا وهو يؤثر على التزاماتها في التجمعات الإقليمية الأفريقية .

ومن ثم فإن الدراسة في هذا الفصل سوف تتناول تقييم الأداء التكاملي لأبرز تلك التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية وفقا للتوزيع الجغرافي فهناك تكتلات في شمال القارة وهي تجمع الساحل والصحراء والاتحاد المغاربي وهناك تكتلات في وسط القارة وهي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا « السيماك والإيجاد » وهناك تكتلات في شرق وجنوب القارة وأهمها السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « الكوميسا » وجماعة شرق أفريقيا ودول حوض النيل والجماعة الإنمائية لجنوب أفريق يا « السادك » والاتحاد الجمركي لدول جنوب أفريقيا «الساكو» بالإضافة إلى تكتلات غرب القارة المتمثلة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا « الأيموا والأيكواس » .

ولذا فإن الدراسة سوف تتناول في هذا الفصل :

المبحث الأول

التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال القارة الأفريقية

المبحث الثاني

التفاعلات التعاونية التكاملية في وسط القارة الأفريقية مع دراسة حالة لعلاقة

مصر التجارية بهذه التجمعات .

رسم توضيحي بالتكتلات الموجودة في القارة الأفريقية

شمال		وسط		شرق وجنوب	غرب	
س،ص	الإتحاد المغاربي	السيماك	الأيجاد	الكوميسا	الأيموا	الأيكواس
				جماعة شرق أفريقيا السادك الأيجاد الساكو		

المصدر :جمهورية مصر العربية– وزارة التجارة والصناعة– قطاع الا ٍفاقات التجار ية « العلاقات المصرية– الأفريقية– التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية.»دراسة تحليلية عن تطورات العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من2001 –2005 (القاهرة :2006) ص10.

المبحث الأول
التفاعلات التعاونية التكاملية في شمال القارة الإفريقية

ونتناول على الوجه التالي :-

1. تجمع دول الساحل والصحراء (س - ص) :-

أ- الأسس التي يقوم عليها التجمع :

تحت مظلة الإقليمية الجديدة في أفريقيا تأسس تجمع دول الساحل والصحراء وهو إحد ى المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا ذات الطابع الحكومي التي أنشئت في القارة الأفريقية بهدف رعاية النشاط الاقتصادي والتكاملي بين دولها بمعني أنه اتحاد أو تنظيم اقتصادي شامل يسع ى إلى تنفيذ مخططات تنموية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الأعضاء وتأتي نشأة هذا التجمع مقترنة بالسياسات والتوجهات الليبية في القارة الأفريقية فقد درجت الدبلوماسية الليبية منذ عام 1969م على طرح العديد من المبادرات والخطط الوحدوية والتكاملية مع واحدة أو أكثر من الدول المجاورة سواء العربية أو الأفريقية أو الأوربية ولم تحظ هذه المبادرات بأيّ نجاحات أو استمرار اللهم باستثناء الاتحاد المغاربي الذي أنشي عام 1989م والذي ظل قائما دونما تفعيل حقيقي من الدول المنتمية له حيث رفضت ليبيا في عدة دورات له تولي رئاسته لأنها رأت أن من الدول الأتحاد من لم تفعل شيئا إزاء العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ عام 1992م بسبب اتهامها بالتورط في أزمة لوكيربي كما يشهد الاتحاد خلافات مغربية – جزائرية مزمنة حول قضية الصحراء الغربية .

وثمة ظروف دفعت ليبيا إلى إحياء التوجه التكاملي مرة أخرى في النصف الثاني من عقد التسعينيات خاصة على الصعيد الأفريقي الذي كان مهلإطلاق مبادرة س ص فمنذ إنهاء ليبيا لأزمتها مع تشاد عام1994م حول إقليم (أوزو) وإعلانها التخلي عن دعم أية حركات إرهابية أو التدخل في الشئون الداخلية للدول أعادت معظم علاقاتها

مع الدول الأفريقية التي كانت قد قطعتها أبان التدخل الليبي في تشاد .

وفي الوقت نفسو بدأ الحصار الدولي على ليبيا يآكل بعد مطالبة أوربية برفعة في النصف الثاني من عقد التسعينيات كما تحسنت الصورة الليبية أثر مساهمة الرئيس القذافي في تسوية النزاعات في القارة الأفريقية يضاف إلى ذلكإدارتها المرنة لأزمة لوكيربي وعدم الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربيآنذاك.

ومن ثم قامت ليبيا في عام 1997م بدعوة أربع دول حبيسة لا سواحل لها وتمثل الظهر الخلفي للدول العربية الأفريقية في شمال الصحراء وتضم تشا د والنيجر ومالي وبوركينا فاسو لاجتماع على مستوي زعماء هذه الدول و اتفقوا من حيث المبدأ على تشكيل تجتمع اقتصادي إقليمي في أطار منظمة الوحدة الأفريقية وذلك لتعزيز آليات التعاون وأن يكون التجمع مفتوحا أمام دول نيجيريا وتونس والجزائر، والمغرب ، موريتانيا ، ومصر ، والسودان ، وإريتريا وفي الأسبوع الأول من فبراير 1998م جري الاتفاق على إنشاء ما سمي بتجمع دول الساحل والصحراء وبحضور كلا من ليبيا ، تشاد ، مالي ، بوركينافاسو، السودان باعتبارهم دول مؤسسة وبحضور كل من مصر وتونس بصفة مراقب .

– أن التصور أو المشروع المقترح تمثل في إنشاء تجمع يمتد أفقيا في القارة الأفريقية ولعل من أسباب تبني ليبيا لمشروع هذا التجمع في المنظمة الأفريقية شمال خط الإستواء وعلي طول الخط الغربي إلى ساحل المحيط الأطلسي وعلى طول الخط الجنوبي إلى منطقة البحيرات العظمي حيث منابع نهر النيل ترجع إلى ما يلي :-

1. صدور قرار مجلس الأمن بتعليق العقوبات الدولية عنها تمهيدا لرفعها ومن ثم يكون مثل هذا المشروع بداية انفتاح ليبي على البيئة الإقليمية الأفريقية .

2. إعلان الرئيس القذافي عن التو ج ه الليبي الأفريقي في سبتمبر 1998

وصدور قرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بشأن العقوبات الدولية في اجتماعها في بوركينافاسو في يونيه 1998م وما تلا هذا الإعلان من زيارات ومباحثات الرؤساء الأفارقة مع الرئيس القذافي في مدينة سرت .

3. حالة العلاقات الدولية والإقليمية وما تتسم به من سيولة وتغير بعد انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من انفجار في النزاعات الداخلية المسلحة وفي صراعات الحدود بين الدولة الأفريقية .

4. انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر خلال شهر يوليو 1999 ولرغبة السياسة الليبية في حضور المؤتمر وقد أحدثت إنجازا في أهم قضايا القارة وهي حفظ السلام وتطويق النزاعات المسلحة وتنسيق السلم والأمن في مناطق عديدة جغرافيا وإقليميًا وهو ما يتيح لها الفرصة الكاملة للتجاوب مع منظمة الوحدة الأفريقية وإعلاناته ا الصادرة عام 1998م والداعم ة للموقف الليبي وبحلول عام 2000 ازداد عدد دول التجمع إلى 16 دولة بعد انضمام كل من جيبوتي ، أفريقيا الوسطي ، جامبيا ، أريتريا ، الكونغو الديمقراطية ، السنغال ، مصر ، تونس ، المغرب ، نيجيريا .

ب- معاهدة إنشاء التجمع :

تنقسم معاهدة إنشاء تجمع الساحل والصحراء إلى ديباجة وإحدى عشرة مادة وتتضمن المعاهدة الإشارة إلى أن رؤساء وقادة دول كل من ليبيا والسودان وتشاد ومالي والنيجر وبوركينافاسو يأخذون في الاعتبار المصالح المشتركة و الروابط الجغرافية والتاريخية والعرقية التي تجمع شعوبهم وأنه إدراكا منهم لتعقد وضخامة المشاكل التي تواجه العالم بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة و اعتزامًا منهم على مجابهة العوامل الداخلية والخارجية للتخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار فقد وصلوا إلى قناعة بأن العمل المشترك في أطار التكامل هو أفضل

الطرق لاندماج دولهم وشعوبهم وكذلك للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء وأن تجسيد إقامة التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي أنما يتم وتوافق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومعاهدة أبوجا الاقتصادية الموقعة عام 1991م والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء وأنه على ضوء ما سبق فقد تم إقرار إقامة تجمع دول الساحل والصحراء .

ج- أهداف التجمع ومبادئه :-

علي الرغم من وجود بعض الملامح العامة التي تميز واقع الدول الأعضاء في هذا التجمع قياسا على غيرها من الدول الأخرى إلا أن المعاهدة المنشئة للتجمع وكذلك الملاحق بها أخذت بما جرى عليه العمل في قانون المنظمات الدولية من حيث تحديد الأهداف عموما ومنها ما يلي :-

1. إقامة اتحاد اقتصادي شامل يستند على إستراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء وتشمل الاستثمارات في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة متطلعة بكل ثقة إلى المستقبل النقدي لهذا التجمع .

2. إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الآتي :-

- تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطن ين الدول الأعضاء .
- حرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطن والخدمات .

3. تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء .

4. زيادة وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة .

5. موافقة الدول الأعضاء على إعطاء مواطن ين الدول الأعضاء الأخر ى الحقوق والامتيازات والواجبات نفسها المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة .

6. تنسيق النظم التعليمية والثقافية .

وعلي ذلك يلاحظ وجود هدف سياسي وأمني من وراء إقامة هذا التجمع ويتضح ذلك من مضمون الميثاق الأمني والذي صدر لاحقا للمعاهدة ومكملاً لها حيث تلتزم الدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها في أي نشاط ضد وحدة وسيادة أراضي أي دولة عضو في التجمع ويعد هذا المبدأ قاعدة أساسية نحو الاستقرار ويجب أن تقوم عليه العلاقات بين الدول الأعضاء حتى يمكن إتاحة المجال والبيئة المناسبة للتكامل الاقتصادي كما تلتزم الدول الأعضاء في التجمع بوضع ميثاق أمني من أجل ضمان السلام والاستقرار .

ويلاحظ أن العديد من الدول الأفريقية الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء هم أعضاء كذلك في منظمات شبه إقليمية أخرى فهناك دول أعضاء في الاتحاد المغاربي ودول أعضاء في الكوميسا ودول أعضاء في الإيجاد كما أ ن هناك دولا أعضاء في الأيكواس ومنظمة الفرنك الأفريقي وعلي الرغم من عدم وجود نصوص مانعة لعضوية الدول في أكثر من منظمة شبه إقليمية فإن على كل دولة أن تدرس مدي جدوى تعدد العضوية ومدى فاع ليتها اقتصاديا وتأثير التعارض ما

بين سياسات وبرامج كل منظمة مع المنظمات الأخرى ومراحل التكامل المختلفة .

إذ أنه مع تبلور الطبيعة السلمية للتجمع وتغير الصورة للدور الليبي في أفريقيا في نهاية عقد التسعينيات فضلا عن تعليق العقوبات الدولية على ليبيا في عام 1999م ثم رفعها في عام 2003م بدأت الدول الأفريقية تقبل على الانضمام لعضوية التجمع حيث اتسعت خريطته الجغرافية لتخترق مناطق خاصة بالتجمعات الأخرى مثل الأيكواس في غرب القارة والكوميسا في شرق وجنوب القارة والأيكواس في وسط القارة والاتحاد المغاربي في شمال أفريقيا .

وبالإضافة للدول الستة المؤسسة للتجمع انضمت 16 دولة افريقية أخرى إليها على مدار السنوات الماضية حتى انعقاد قمة (س ص) فى مالى فى مايو 2004م وهذه الدول هى جيبوتى وافريقيا الوسطى وجامبيا و أريتريا والسنغال ومصر وتونس والمغرب ونيجيريا وتوجو وبنين والصومال وساحل العاج وغانا وليبيريا وغينيا بيساو .

وتفسير ذلك من وجهة نظر البعض يكمن فى النشاط الواسع للدور الليبى الذى سعى لاستقطاب دول من مناطق مختلفة فى القارة للتجمع ؛ حيث يرى الرئيس السابق القذافى أن التجمع يمكن أن يكون حجز الزاوية لبناء اتحاد أفريقى قوى ؛ كما أن شروط دخول التجمع نفسها تقتصر على أن تكون الدولة راغبة العضوية إفريقية وتتقدم بطلب العضوية وان يصدر قرار بالإجماع من الدول الأعضاء هذه شروط تساعد على فتح باب العضوية لاسيما وأن ليبيا تلعب دورا فى التوصل للإجماع بوسائلها الخاصة

ومن ناحية أخرى استمر التجمع في استكمال هياكله الأساسية وهي مجلس رئاسة وهو يتشكل من قادة ورؤساء دول التجمع وتكون له السلطة العليا على المؤسسات وإصدار القرارات المتعلقة بالسياسات العامة المنفذة لاتفاقية

التجمع وأهدافه وينعقد مرة في السنة ورئاسته دورية بالتناوب في عواصم الدول الأعضاء ويجوز أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء .

ومجلس تنفيذي ويتكون من وزراء الدول الأعضاء ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة وأمانة عامة والتي تتحدد مهامها بقرار من مجلس الرئاسة وتكلف بمتابعة تحقيق أهداف المجلس التنفيذي والإشراف على أعمال مؤسساته وقد استضافت طرابلس مقر الأمانة العامة كما تم اختيار / محمد المدني الأزهري (من ليبيا) أمينا عاما وتوجوي (من تشاد) أمينًا عامًا مساعدًا .

والمصرف الأفريقي للتجارة والتنميةويعتبر الزراع التمويلية لأنشطته لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول التجمع ومقره طرابلس وله فروع في عدد من دول التجمع .

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهو جهاز استشاري حيث نصت معاهدة إنشاء تجمع س ص على أنه لرئيس التجمع أن يستشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في كافة المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويقوم المجلس بمساعدة دول التجمع على أعداد تصور خطط التنمية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا وتكشف قراءة أسس وأهداف التجمع عن عدة ملاحظات ألقت بظلالها على أنشطة التجمع منذ تأسيسه وتخلص فيما يلي :

– تحول أهداف التجمع من مجرد أهداف اقتصادية فقط إلى تجمع شامل له أهداف سياسية وأمنية أيضا وقد كان هذا محل اعتراف الدول الأعضاء فيه منذ البداية وإصرارها على عدم أطلاق لفظ اتحاد عليه لكن هذه الدول تبنت وجهة النظر الليبية بعد ذلك والتي كانت تري أن التجمع ينبغي ألا يقتصر على الجوانب الاقتصاديةفقط بل يمتد للنواحي السياسية والأمنية .

– وكما أوضحنا فإن الطبيعة السلمية للدور الليبي الجديد في أفريقيا وعدم تدخله في الشئون الداخلية للدول ساهمت بشكل رئيسي في مرونة هذه الدول وقبولها بتوسيع أهداف التجمع ليضم ما هو اقتصادي وأمني وسياسي .

– ثمة تنوع للكيانات الثقافية والسياسية المنضمة للتجمع فمن شمال أفريقيا توجد (مصر ، ليبيا ، تونس ، المغرب) ومن غرب أفريقيا هناك (نيجيريا ، توجو، نبين ، ساحل العاج ، غانا ، ليبيريا ، غينيا بيساو ، مالي ، بوركينافاسو ، السنغال) ومن وسط القارة (تشاد ، أفريقيا الوسطي ، النيجر) ومن القرن الأفريقي توجد (السودان ، جيبوتي ، الصومال ، أريتريا) وكل هذه الدول خاصة الكبرى منها تملك موارد وعلاقات دولية متنوعة .

– غير أن هذا التنوع يشوبه قدر من المثالب منها :– هيمنة دول غرب أفريقيا على التجمع من ناحية العضوية مقارنة بالمجموعات الأخرى الممثلة للمناطق الأفريقية وهو ما يلقي بثقل القضايا المطروحة في هذه المنطقة على تجمع س ص مقارنة بالمجموعات الأخرى بل أن امتداد خريطة تجمع س ص إلى مناطق متنوعة داخل القارة تملك فيها القرى الكبرى نفوذًا تاريخيًا يفرض عليه صياغة سياسات منسجمة تجاه هذه القوى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهو تحد صعب في ظل استقطاب هاتين القونين لمعظم دول التجمع .

– اختراق التجمع لمناطق تجمعات أخرى في أفريقيا يخلق ازدواجية في المشروعات سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية فعلي سبيل المثال كيف يمكن لتجمع س ص أن يوائم بين مشروعه المفترض لإنشاء منطقة تجارة حرة ومنطقة الكوميسا بل كيف ستوائم الدول المنتمية أصلا لأكثر من تجمع بين التزاماتها في هذه المناطق .

ورغم أن المعاهدة المنشئة للتجمع تناولت بشكل عام التوافق بين أحكام التجمع وأحكام المنظمات الكبرى (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي) ومنظمة المؤتمر الإسلامي) غير أنها لم تتناول التنسيق مع التجمعات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تعمل في نفس مشروعات التجمع ويفرض ذلك ضرورة التنسيق بين مشروعات التجمعات الأفريقية الأخرى أيا كان نوعها خاصة أثناء دول فقيرة قد لا تتحمل ضغوطات على ميزانياتها وألا تصبح مشروعات تجمع س ص لا مكان لها على أرض الواقع .

– دخول دول كبرى للتجمع مثل (ليبيا – مصر نيجيريا – المغرب) قد يضر سياسات التجمع لاسيما أذا غاب التنسيق بين هذه الدول وعلي سبيل المثال فان مصر ونيجيريا وليبيا يتنافسون على التمثيل الدائم لأفريقيا في مجلس الأمن عند توسيعه .

– غياب أي نظام للجزاءات التي يمكن توقيعها على الدول العضو التي تخالف أحكام المعاهدة وهو ما يؤدي إلى عدم التزام الدول بقرارات وسياسات التجمع خاصة مع انتمائها لتجمعات أخرى.

– ثمة دول معزولة خلفها الامتداد الجغرافي لتجمع س ص في مناطق داخل القارة ففي شمال أفريقيا سنجد أن موريتانيا والجزائر أصبحا مثل الجزيرتين المعزولتين بعد انضمام ثلاث دول من المغرب العربي للتجمع هي (ليبيا ، المغرب ، تونس) وفي شرق أفريقيا سنجد أن دولا مثل أثيوبيا وأوغندا وكينيا لم تنضم للتجمع .

– انضمام سبع دول عربية للتجمع هي (مصر – ليبيا – السودان – الصومال – جيبوتي – تونس – المغرب) يفرض وجود دور لهذه المجموعة في أقامة جسور جديدة متعددة المستويات للتعاون العربي الأفريقي كما يفرض أيضا

وجود تنسيق بين سياسات هذه الدول تجاه القضايا الأفريقية المختلفة .

– ثمة تباين في المستويات الاقتصادية بين الكتل المنضمة للتجمع حيث يضم دولاً نفطية مثل نيجيريا وليبيا كما يضم دولاً لديها بنية صناعية مثل مصر والمغرب وأخرى زراعية مثل السودان وهناك دول شديدة الفقر مثل بوروندي وتوجو وبوركينافاسو .

– غير أن التكامل الاقتصادي في هذه الحالة كان ملائمًا لبعض الدول خاصة القادرة على الالتزام بالبنود الاقتصادية ولديها بنية متنوعة فلن يكون مفضلا لدي دول شديدة الفقر تعتمد على تصدير سلعة واحدة ولا تستطيع بالتالي أن تلتزم بما يقره التجمع خاصة على مستوي السياسات الاقتصادية .

وفي هذا الإطار تتعرض الدراسة إلى مثالب حول أنشطة التجمع تعكس نقاط الضعف في الآتي :-

– هيمنة القضايا ذات الطابع السياسي والأمني على أنشطة التجمع بسبب طبيعة الدول المنتمية للتجمع حيث أنها مناطق أمامها صراعات ظاهرة أو كامنة وفي هذا السياق نجح التجمع في إنشاء آلية لفض ومنع النزاعات غير أن مدى التزامات أطراف التجمع بما تقره هذه الآلية من قرارات يبقي محل تساؤلات خاصة في ضوء غياب منظومة الجزاءات في معاهدة التجمع .

– لا تزال الخطوات بطيئة نحو إنشاء منطقة تجارة حرة حيث لم تجرى مفاوضات لبدء هذه المنطقة دائما ويعود ذلك إلى ارتباط أعضاء التجمع بتجمعات أخرى لديها هي الأخرى مناطق تجارة حرة مثل الكوميسا كما أن معظم المشروعات الاقتصادية التي أعلن عنها التجمع مازالت في في ضوء الإنشاء أو تتطلب تمويلا خارجيا لا توجد خطة للبحث عنه في ظل تدني المستوي الاقتصادي لآعضاء س ص وعدم قدرتهم على تمويل هذه المشروعات أصلا .

– غياب خطة اقتصادية تدريجية لتحقيق أهداف التجمع على غرار التجمعات الأقتصادية الأخرى مثل السادك فليس هناك توقيتات لإنشاء منطقة تجارة حرة ولا للوصول لأتحاد جمركي وربما يعكس ذلك أن التجمع تحول كما يراه البعض إلى مجرد منتدى أكثر منه تجمعًا له أهداف ينفذها للوصول إلى الهدف التكاملي الرئيسي .

– ثمة تنازع حول القضايا التي يناقشها تجمع س ص مع غيره من التجمعات دونما وجود تنسيق وهو السبب الذي يجعل التجمع لا يتخذ موقفا حقيقيًا من الأزمة فعلي سبيل المثال أبان أزمة توريث السلطة في توجو بعد وفاة الرئيس جناستجيي أيا ديما في فبراير 2005م فرضت الأيكواس بقيادة نيجيريا عقوبات على توجو التي تعد أحد أعضاء تجمع س ص أيضا وأجبرت الرئيس أياديما على التنجي عن الحكم وفتح الباب أمام انتخابات ديمقراطية حرة .

وفي الوقت ذاتهجاء الصمت مطبقا من قبل تجمع الساحل والصحراء وحتى حينما تحرك الرئيس السابق القذافي لاحتواء الأزمة لم يكن لديه موقف واضح بل أن بعض المراقبين الأفارقة أخذوا عليه هذا التحرك و اعتبروه مؤيدًا للسيطرة على الحكم بالقوة هذا وتشير الشواهد السابقة لتجمع س ص إلى أنه قد يدين السيطرة على الحكم بالقوة إلا أنه لا يمانع في الاتصال مع قادة الانقلاب وهو ما حدث على سبيل المثال مع قادة الإنقلاب في أفريقيا الوسطي وال لافت أيضا أن نيجيريا تحركت ضد توجو من خلال « أيكواس وليس من خلال تجمع س ص رغم أنها عضو في التجمعين وفي هذا أبلغ دلالة على أن وجود دول كبرى متعددة داخل تجمع إقليمي واحد قد يعرقل من فعاليته .

– ويلاحظ كذلك ثمة عزوف ملحوظ من الدول الكبرى عن أنشطة التجمع

تاركة لليبيا السيطرة على مقدرات التجمع وفي هذا الصدد نلاحظ قيام ليبيا بطرح المشروعات ومحاولة تمويل أنشطته وهو ما ينعكس سلبًا على مسيرة التجمع التكاملية .

– إلا أن تبني التجمع لقضية مكافحة الإرهاب يبرز مدي التأثير بالسياسات الأمريكية الجديدة في أفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كما يشير إلى تكييف التجمع مع هذه السياسات .

– ونتناول أيضا في هذا الصدد معوقات الأداء التكاملي للتجمع :–

ورغم مرور سنوات عديدة إلا أن البعض قد يراها غير كافية لتقييم التجربة ككل مقارنة بتجمعات أفريقية أخرى غير أنها قد تكون كافية لاستشعار التحديات وعوامل الضعف في البنية الأساسية للتجمع حتى يتم تلافيها إذا ما أريد لهذه التجربة التكاملية أن تستمر وتلعب دورا فعالا في تنمية مجتمعات الساحل والصحراء خاصة في ظل انتفاضة في ليبيا بعد رحيل نظام الرئيس السابق القذافي.

ذلك أن عدة معوقات قد ساهمت في أن يصبح تجمع س ص مجرد منتدى وليس تجمعًا اقتصاديًا له خطة واضحة المعالم على مدى عدة سنوات ومن هذا المعوقات ما يلي .

– السيطرة والهيمنة الليبية على مقدرات التجمع حيث أن التجمع س ص عبارة عن قناة سياسية تستخدمها ليبيا لتأكيد سياستها الجديدة حيال أفريقيا فضلا عن تصحيح صورتها الذاهنية أمام العالم ككل بأنها أصبحت دولة متكيفة مع قواعد النظامين الإقليمي والعالمي وهو الأمر الذي يدفعها للهيمنة على مقدرات التجمع ومن ثم يعيقه ويجعل هناك عدم توازن بين أعضائه.

ولهذه الهيمنة مؤشرات عدة من أبرزها أن ليبيا تقوم بدفع المتأخرات المالية

لبعض الدول الأعضاء في التجمع لدى الاتحاد الأفريقي وذلك لاستخدامها لمناصرة المواق ف الليبية كما تركز المؤسسات الرئيسية لتجمع س ص في طرابلس فالأمانة العامة مقرها طرابلس وكذلك لجنة السفراء المعتمدين لدى دولة المقر وأيضا المصرف الأفريقي للتجارة والتنمية الذي يعد أداة التمويل الرئيسية للتجمع بل أنة قد تم اختيار ليبي الجنسية وهو السيد / محمد المدني الأزهرى ليشغل منصب الأمين العام فضلا عن عدم المساواة في اتخاذ القرار داخله .

– معظم اقتصادات الدول المشتركة في التجمع تتسم بالضعف وب احتياجها الدائم للمساعدات وربما كان ذلك هو الهدف الأساس من دخولها هذا التجمع حيث تسعي للاستفادة من التمويلات الليبية لعملية التنمية فيها .

– التأخر في تنفيذ أهداف التجمع ومشروعاته فلا توجد خطوات جادة للتجمع سواء في سبيل تنفيذ مشروع اقتصادي أو سياسي بل اقتصر الأمر في السنوات الماضية على تفعيل التجمع لصالح دور ليبيا أفريقيًا .

– رفض أغلب دول التجمع مشروعات مهمة تم طرحها فعلي سبيل المثال رفضت ليبيا إعطاء مزايا لمواطنين دول التجمع المقيمين فيها لفترات طويلة واعتبرت أن حصولهم على عقود عمل قانونية أساس حصولهم على تلك المزايا .

– الاختلافات السياسية بين بعض دول التجمع س ص مثل (السودان – أريتريا – أفريقيا الوسطي – تشاد) ولكذلك التقلبات السياسية وعدم الاستقرار في دول التجمع مثل (إنقلاب أفريقيا الوسطي وعدم الاستقرار في الصومال وتوجو) يمكن اعتبار ذلك بمثابة ضعف في هذا التجمع .

– هناك تداخل كبير بين عضوية هذا التجمع والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل الأيكواس والإيجاد وهو ما قد يؤدي إلى حدوث حالة من التشتت وعدم

تنفيذ الأعضاء المنتمين لأكثر من تجمع لالتزاماتهم .

– اعتماد معظم دول تجمع س ص على حصلية التعريفة الجمركية لذلك فأنها قد تتردد كثيرا في قبولها الانتظام في اتحاد جمركي أو إقليمي قد يحرمها من هذه الموارد أو يقللها في الوقت الذي تكون فيه عاجزة عن انتهاج سبل قد تعوضها عن مثل هذه الخسارة لعدم المعرفة أو الخبرة أ و لعدم وجود مؤسسات وأجهزة كافية للقيام بهذه المهام .

- ليبيا والتجمع :-

مما لا شك فيه أن ليبيا تمثل الدولة القائدة في تجمع س ص ومن ثم فأن لها مصالح حيوية في قيام هذا التجمع و ارتباطها بالقوى الكبرى وتداعياته على دول الجوار العربي خاصة في شمال أفريقيا المنضمة للتجمع وكلك على مستقبل التجمع .

ففيما يتعلق بالمصالح الحيوية فقد تمثلت في عدة نقاط لعل أبرزها ما يلي :

– الخروج من العزلة الإقليمية والدولية التي عانتها على الصعيد العربي والأفريقي إثر فشل محاولاتها الوحدوية مع الدول العربية والتداعيات السلبية لتدخلها من خلال فتح مساحة من العمل السياسي والاقتصادي في منطقة تعد الظهير الأستراتيجي لليبيا .

– توفير حماية جماعية لليبيا في مرحلة ما بعد إنتهاء الحرب الباردة في مواجهة المشروعات الأمريكية لاختراق أفريقيا وانتزاعها من المواريث السياسية والثقافية الفرنسية الأوربية .

– استخدام التجمع في تعزيز الدعوة الليبية للوحدة الأفريقية حيث كان يري الرئيس السابق القذافي أن هذا التجمع يمكنه أن يكون حجر الزواية لهذه الوحدة فالتجمع يضم دولا أفريقية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي ويؤكد

الرئيس السابق القذافي في الصدد قوله « نحن دخلنا عصرًا جديدًا مع تجمع الساحل والصحراء وصفحة جديدة يمكن أن تقود أفريقيا للتوحد .

– مثل التجمع أداة ليبية للحوار مع الاتحاد الأوربي والتكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الأفريقية ويظهر هذا الهدف بوضوح في نص خطاب الرئيس السابق القذافي أبان قمة التجمع في فبراير ألفين إذ قال: « أن التجمع سيتفاوض مع المجموعة الأوربية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين وأضاف أن العالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتحدين فأوروبا لا تفضل التعامل إلا مع تجمعات اقتصادية .

– أن هذه المصالح دفعت ليبيا للسيطرة على التجمع وأنشطته ومؤسساته فضلا عن السعي لامتداده جغرافيًا في كل القارة حتى لو كان الامتداد يعني ضعف بنيته وفي هذا الإطار أبدت ليبيا مرونة في قبول الدول للانضمام للتجمع حتى أنها وافقت على عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل مثل أريتريا ومصر وغيرها وإذا كانت هذه المرونة تعكس تراجعًا عن هدف مقاومة إسرائيل داخل أفريقيا فأنها تشير من جهة أخرى إلى رغبتها في أنجاح التجمع ومده إلى بقاع مختلفة في القارة كما أبدت مرونة أيضا في بداية إنشاء التجمع حينما لم تصر ليبيا على أن يكون التجمع وحدويًا وقبلت الصيغة الاقتصادية لتأسيسه في البداية .

– ولا يتصور أيضا أن ليبيا تجني فوائد سياسية فحسب من رعايتها للتجمع وقيادته بل إن التجمع سيسمح لها بتنمية استثمارية في القارة الأفريقية خاصة في قطاع المعادن والنفط بما يمثل احتياجا استراتيجيا في حال نفاذ النفط الليبي إذ وقعت ليبيا 270 اتفاقية ثنائية في مختلف المجالات منذ قيام التجمع وحتى عام 2002 مع كل من بوركينافاسو وتشاد والنيجر ونيجيريا كما تم تكوين 22 لجنة مشتركة بين ليبيا وهذه الدول الأربعة كما قدمت ليبيا نحو 20 مليار دينار ليبي تمثل 20٪ من إجمالي الاستثمارات الليبية بالخارج–لدعم الاستثمارات في دول التجمع .

بل أن ليبيا من خلال هذا التجمع تحاول إعادة رسم طرق التجارة في أفريقيا حيث كان أول مقترحاتها في مرحلة إنشاء التجمع هو العرض على دول ه استعمال المواني الليبية للتبادل التجاري عبر المتوسط وليس عبر المحيط الأطلسي .

نخلص من هذا أن ليبيا تعتبر التجمع قاعدتها السياسية والاقتصادية للانطلاق إلى أفريقيا بل أن ثمة مؤشرات على أن التجمع سيدخل في دائرة من التعاون مع القوي الكبرى ذات النفوذ في أفريقيا بعد استعادة ليبيا لعلاقاتها مع أوروبا والولايات المتحدة أثر انتهاج خطوات طمأنت هذه القوي بأن الوجه الثورى القديم لليبيا قد تغير وأنها تعود للساحة الدولية بمنطق مختلف يرغب في التعايش السلمي والتكييف مع قواعد النظامين الدولي والإقليمي .

وفيما يتعلق بلوتباطات القوي الكبرى بالدور الليبي القائد للتجمع فأن يمكن ملاحظة الآتي :

– نسرقت فرنسا مع ليبيا خصوصًا في أزمات ساحل العاج وأفريقيا الوسطي وتشاد حيث كانت تري السياسة الفرنسية أن الرئيس السابق القذافي يستطيع أن يسهم في التوسط في هذه النزاعات بوصفه منسق السلام في تجمع دول الساحل والصحراء وقد اتفقت ليبيا على خطة عمل مشتركة مع باريس بشأن التنسيق في تسوية النزاعات ومشكلات التنمية وذلك خلال زيادة وزير الخارجية الفرنسي «دومنيك دوفلبان » في أكتوبر 2002 إلى طرابلس وقد بدأ أتفاق كلا الطرفين على ضرورة عودة السلام في الساحل العاج وأفريقيا الوسطي وتشاد .

– وفي هذا السياق أيضا إن الاهتمام الأوربي بالدور الليبي في تجمع الساحل والصحراء قد صدرت عنه ردود فعلإيجابية من الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الدولية المانحة إمكانيات دعم المشروع المائي الذي طرحه الرئيسالسابق القذافي

لتنمية منطقة الساحل والصحراء بعد فحص جدواه الاقتصادية .

– هذا وينطلق الاهتمام الفرنسي بتجمع الساحل والصحراء من اعتبارات متعددة منها : وجود عدد كبير من الدول الفرانكفونية في التجمع ومن ثم يمكن من خلال الدور الليبي تنفيذ السياسة الفرنسية الجديدة خاصة إلغاء المشروطية السياسية للمعونات واستبدالها بمشروطية المصلحة ورفع فرنسا مساعداتها إلى أفريقيا إلى ما يزيد عن 07.٪ دخلها القومي بدون ربطها بالديمقراطية وذلك لمواجهة النفوذ الأمريكي المتنامي في القارة .

أما الولايات المتحدة فقد أعلنت عن قبولها للدور الليبي في أفريقيا بعد تعهد ليبي بعدم الإضرار بالمصالح الأمريكية ففي 26 فبراير 2004 كشف «وليم بيرنز» مساعدًا وزير الخارجية الأمريكي في تصريحات له أن ليبيا قطعت بالفعل وعدا لواشنطن بأن تكون بناءة في أفريقيا وقال « بيرنز » بشكل محدد أمام لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ أن الليبيين « وعدونا بلعب دور بناء أكثر في أفريقيا » .

ويشير البعض إلى أن ثمة مصالح أمريكية متوقعة من خلال الدور الليبي في تجميع الساحل والصحراء ومنهااحتمال التزام طرابلس بتقديم تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية لاستخدامها عند الضرورة وذلك في ضوءاستراتجيتها بعد 11 سبتمبر 2001 والتي تعتمد على توسيعانتشار القوات الأمريكية فى مواقع العمليات البعيدة إضافة إلى حرمان أعداد أمريكية من الملجأ وكذلك الاعتماد على ما يسمى بمراكز السيطرة العسكرية وإيلاء أهمية كبيرة للتعاون مع الوكلاء العسكريين فى مناطق القتال، وفى هذا الإطار يمكن للولايات المتحدةأن تستفيد من الدور الليبى فى س ص خاصة أذا علمناأن واشنطن أنشأت مركزا لتدريب قوات التدخل الأفريقى فى السنغال

وقامت دول بغرب أفريقيا بمناورات ضد عدد وهمى فى منطقة الحدود التى تجمع بين السنغال والنيجر ومالى وموريتانيا وهى دول أعضاء فى تجمع الساحل والصحراء باستثناء موريتانيا ولا شك فى أن التفاهم الليبي الأمريكى سيسرع من الخطط الأمريكية بالتعاون العسكري مع هذه الدول لمكافحة الإرهاب .

كما أن الاهتمام الأمريكى أيضًا بالتجمع مبعثة وجود دول لها وزن فى السوق النفطية مثل ليبيا ونيجيريا ودول أخرى سيكون لها وزن فى السوق النفطية ونجاحه تلك الموجودة حول خليج غينيا وهو ما يصب فى النهاية فى أحد أبعاد الاستراتيجية الأمريكية بعد 11 سبتمبر وهو تامين الاحتياجات الأمريكية من الطاقة 0

ويمكن أن يساهم فى ارتباط التجمع من خلال الدور الليبى بسياسات القوى الكبرى فى عرقلة عمليات التكامل الإقليمى وتعميق التبعية للمشروعات الخارجية ، كما يخشى أن تتحول ليبا إلى ر أس حربة للسياسات الأمريكية والفرنسية فى منطقة الساحل والصحراء واحتمال ارتباطة بالسياسات الأمريكية والأوربية يطرح العديد من التأثيرات على الدول العربية المنضمة للتجمع لعل أهمها ما يلى :-

- إن التعاون الليبي الأمريكى قد يؤدى لاختراق دول الساحل والصحراء وفى هذا الصدد نذكر الأزمة التى نشبت بين ليبيا والسودان بسبب سماح طرابلس للقوافل الأمريكية بفتح ممرات إغاثة لمرور القوافل الإنسانية الأمريكية من أراضيها صوب إقليم دارفور المتاخم للحدود الليبية دون التشاور مع الحكومة السودانية التي اعتبرت ذلك انتهاكًا لسيادتها .

- إن الدور الليبي فى تجمع س ص قد يعد خصمًا من الاتحاد المغربى لاسيما

أن اختراق س ص لمنطقة الاتحاد يمثل مزيدًا من الضعف لة وربما يضع استفهامات على استمرار ه خاصة إذا علمنا أن ثلاث دول من الاتحاد تنتمى للتجمع وهى المغرب وتونس وليبيا فضلا عن غياب موريتانيا والجزائر خارج منطقة التجمع مكانهما جزيرتان وسط المحيط .

– ويكرس هذا الاستبعاد للدولتين سياسة المحاورة المستقطبة في منطقة المغرب العربي التي هي أصل تجمد أنشطة الاتحاد المغاربي الذي تأسس عام 1989م في المغرب إلا أنه فشل في عقد أيه قمة له منذ عام 1994م تاريخ أخر قمة في تونس .

– أن الخلافات السياسية المستحكمة بين طرابلس ونواكشوط ساهمت في أبعاد الأخيرة عن تجمع س ص بسبب اتهام موريتانيا لليبيا بدعم محاولة انقلاب في نواكشوط وهو ما تفته ليبيا وفي المقابل إن ليبيا ترفض التطبيع الرسمي بين نواكشوط وتل أبيب والذي يتمثل في أتفاق عام 1999م إلا أن سيف الإسلام– نجل الرئيس السابق القذافي– قد أدلي بتصريح نشرته قناة الجزيرة في 8/ 1/ 2004 أكد فيه « أن ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل دولة تهدد أمنها وأن ليبيا لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة مع إسرائيل وقال أن الفلسطينيين غيروا مواقفهم إزاء إسرائيل ».

– هناك حالة من التنافس لا التعاون ولا تنسيق بين ليبيا والدول العربية «مصر، المغرب » في اختراق الملفات الأفريقية وهو ما بدا على سبيل المثال في تنافس الدول الثلاثة على تنظيم كأس العالم وعدم التنسيق المصري الليبي بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن .

– الاختراق الأمريكي لمنطقة الساحل والصحراء قد يطرح تس اؤلات عن تداعياته المحتملة على المشاريع الأورومتوسطية التي تعد ليبيا وبلدان المغرب العربي أحد أركانها من خلال الحوار المغاربي مع أوربا .

وأخير وفي أطار التقييم لتجربة تجمع الساحل والصحراء إن البعض يري أنه يمثل تجربة تكاملية حديثة في أفريقيا وتحتاج إلى سد الثغرات للعمل التكاملي حتى يستطيع تقوية لمركز التساومي للقارة ودولها في عالم التكتلات الاقتصادية غير أنه لن يتسرى له ذلك إلا بتصحيح المسيرة التكاملية (س ص)وذلك من خلال الآتي:

– إنشاء لجنة تتولي التنسيق مع التجمعات الأفريقية الأخرى خاصة تلك التي ينتمي لها أعضاء من الساحل والصحراء بحيث تقوم هذه اللجنة بمنع أي ازدواجية في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية .

– ضرورة أن يتم التفاوض مع التكتلات العالمية كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة من خلال استراتيجية موحدة لتجمع س ص وليس من قبل كل دولة بشكل منفرد .

مشاركة كل أعضاء التجمع بدلا من أن يكون هناك طرف واحد فقط مستفيد ومهيمن وفي هذا الصدد فإن استمرار هيمنة ليبيا على التجمع ستضعف حيث قد ترفض دول لها الدور الليبي نفسه أفريقيا .

– ضرورة التركيز على قطاعات تنموية تربط دول الساحل والصحراء بعضها ببعض مثل الاتصالات والطرق والطاقة والمياه .

– وضع خطة اقتصادية لتحقيق الأهداف التكاملية للتجمع على مدار 15 سنة تراعي فيها قدرات الدول على تحمل هذه التكاليف مع إيجاد مساحة من التوازن بين الأهداف الاقتصادية وغيرها من الأهداف .

- الانضمام المصري إلى تجمع الساحل – الصحراء – ماذا يعني :-

- تأخرت مصر في الانضمام إلى هذا التجمع حيث أنشئ بمقتضي الاتفاقية في طرابلس في الرابع من شهر فبراير عام 1998م وتقدمت مصر للعضوية في منتصف عام 2000 وانضمت في الدورة الثالثة التي عقدت بالخرطوم في الفترة من 12-13 فبراير 2001م .

هذا ويعتبر انضمام مصر إلى هذا التجمع مع دول أفريقية أخرى ملمحًا مهمًا من ملامح الدورة الثالثة التي عقدت بالخرطوم وقد اعتبر العديد من رؤساء الوفود للدول الأعضاء هذا الانضمام إضافة نوعية في تاريخ التجمع وتوقعوا أن يكون لهذا الانضمام تأثيره النوعي في تشكيل مسارات العمل القادم للتجمع وذلك من حيث زيادة وزنه الإقليمي والدولي خاصة وأن هذه الدول الخمس حديثة العضوية تمتلك بلستثناء الصومال من المقومات الاقتصادية والأدوار السياسية الفاعلة وإمكانيات المساعدة الفنية الكثيرة.

كما تمتلك من رصيد العمل الأفريقي وتاريخ العمل التنظيمي داخل مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والاتحاد الأفريقي الشئ الكثير هذا وقد وعد وزير الخارجية المصري آنذاك السيد / عمرو موسي في بيانه الشامل والدقيق الذي ألقاه في قمة الخرطوم بأن تكرس مصر ما تستطيع من الخبرات والقدرات للتجمع في تحقيق أهدافه وتطوير أنظمته وكذلك الأمانة العامة في استكمال وتعزيز إمكانياتها في النهوض بواجباتها بطريقة أكثر كفاءة وأكثر تجانسا مع

المعايير المعمول بها في المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الأخرى .

فإذا كانت فلسفة إنشاء التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية تخدم الدول الأفريقية في أهدافها التنموية و استطاعت أن تحقق إنجازات معينة في أطار منظمات غرب أفريقيا الأيكواس وتجمع الكوميسا والسادك ومنظمة وسط أفريقيا « أيكاس » فأن الأمل معقود على أن يكون أداء تجمع دول س ص رافدا من روافد هذه الفلسفة الخاصة بالتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية والتي من شأنها التمهيد للوحدة الأفريقية الجامعة الشاملة وهو أمر ليس ببعيد على كل المخلصين وأستطرد قائلا أكرر ما قلته من تجدد اللقاء بين العروبة والأفريقية وهو أن القمة الأفريقية المقبلة والتي ستعقد في مدينة سرت الليبية سوف تشهد الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي الجديد ليحل محل منظمة الوحدة الأفريقية حسب مقررات لومي الأفريقية الأخيرة ومن ثم فإن الآمال التي صادقت القانون التأسيسي لهذا الاتحاد الجديد في القارة الأفريقية وذلك تعبيرا عن التقدير العربي للمواق ف الأفريقية وتأكيدا للرغبة المشتركة في تعزيز جسور التو اصل والتكامل بين الشعوب العربية والأفريقية .

– هذا وترتبط مصر بعلاقات اقتصادية مع معظم دول تجمع الساحل والصحراء وتسعي مصر إلى تنشيط هذا التجمع عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري بين تلك الدول في أطار التجمعات الاقتصادية الأفريقية المتعددة ورغم ضآلة هذا الحجم مقارنة بالتجمعات الأخرى التي تشترك مصر في عضويتها إلا أنه يلاحظ أن هناك بوادر لإيجاد حل حول المشاكل المتعلقة بالرسوم الجمركية التي تفرضها الدول والسعي إلى إيجاد منطقة تفضيلية بين دول التجمع[1].

(1) انظر : العلاقات التجارية بين مصر ودول تجمع س ص .

- وفي الختام نعرض لأبرز النشاطات والانجازات لتجمع س ص :

- فعلي مستوي احتواء بؤر التوتر والنزاع يمكن اعتبار الميثاق الأمني الذي صدر عن قمة نجامينا والخاص بدول الساحل والصحراء أحد أبرز الوثائق التي أصدرها التجمع وبمقتضي هذا الميثاق تلتزم دول التجمع ب احترام السلامة الإقليمية والشئون الداخلية للدول الأعضاء والعمل على تسوية أي نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية .

- كما تم استصدار تفويض عام من التجمع للرئيس السابق معمر القذافي مؤسس التجمع في أجراء ما يلزم من اتصالات وتحركات لتسوية النزاعات التي قد تنشأ في فضاء س ص والتفاهم في هذا الشأن مع المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة .

العلاقات التجارية بين مصر ودول تجمع س ص :-

تطور الميزان التجاري بين مصر وتجمع الساحل والصحراء خلال الفترة من 2001 إلى 2005 .

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	155.4	186.2	377.2	315.3	558.3

معدل التغير ( )		(20)	(103)	- (16)	(77)
الواردات المصرية	147.4	137.7	124.9	143.8	233.8
معدل التغير ( )		- (7)	- (9)	(15)	(63)
الميزان التجاري	8	48.5	252.3	171.5	324.5

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ولمزيد من المعلومات – برجاء الرجوع إلى موقع س ص ww.cem-sad.com.org

المصدر : نقلا :جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة – قطاع الاتفاقيات التجارية « العلاقات المصرية – الأفريقية » التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية

– هذا وقد أوضحت تقارير الدورات الأخيرة لقمم التجمع والمجلس التنفيذي أن نشاطا كبيرا قامت به ليبيا فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطي خاصة في الأوضاع الأمنية إلى جانب الدور الليبي النشط بالاشتراك مع مصر في تنشيط مساعي الوفاق الوطني الشامل في السودان الشقيق .

بالإضافة إلى قيام التجمع بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية حيث أجرى اتصالات مع الأمانات العامة لعدد من المنظمات الدولية والإقليمية في أفريقيا وخارجها والتي انتهت إلى إبرام عدة اتفاقيات للتعاون والتنسيق بين أمانة تجمع دول الساحل والصحراء وكل من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والاتحاد الأفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية وأيضا التنسيق مع الجماعة الاقتصادية الأفريقية إلى جانب مشاركته في اجتماعات القمة الأفريقية الأوربية بالقاهرة وفي المنتدى الصيني – الأفريقي .

وبجانب هذا أصدر مجلس رئاسة التجمع قرارات أخرى ومهمة بشأن :-

- قضية لوكيربي وتضمن القرار مطالبة مجلس الأمن بالدفع الفوري والنهائي للعقوبات والإفراج الفوري عن المواطن الليبي وتأييد حق ليبيا في التعويض عما لحق بها من خسائر في الأرواح والموال ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية لممارسة أكبر قدر من الضغط السياسي لتحقيق هذه الأهداف .

- قرار يدعو الدول الأفريقية التي لم توقع أو التي لن تصدق بعد على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى أن تسارع بذلك .

- قرار حول إنشاء صندوق خاص للتضامن لتقديم المساعدات الإنسانية عند الضرورة .

- قرار يدعو إلى ضرورة تفعيل التكتلات الإقليمية القائمة وتكاملها للوحدة الأفريقية الشاملة وذلك لمواجهة التحديات والمتغيرات الدولية ومواجهة أثارها السلبية وأكد التزام التجمع بجميع قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي تدعو إلى حل شامل للقضية الفلسطينية وإقامة دولته المستقلة .

- هذا وقد وقع التجمع بروتوكولات متعددة لتعزيز التعاون والتكامل مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ومنها الجماعة الاقتصادية الأفريقية والسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

(الأيكواس) والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) واتحاد المغرب العربي .

– كما انعكست الأفكار السياسية والاقتصادية لتجمع س ص على أنشطته وطبيعة القضايا المهيمنة على اجتماعاته وقمة الدورية التي من المفترض أنها أدواتهالتي تحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها ومن أبرز القضايا ما يلي :–

– صراعات داخل دول التجمع :– وقد حظي هذا النوع من القضايا باهتمام الدورات المتعاقبة للتجمع وأول الأزمات التي اعترضت التجمع في هذا الشأن اغتيال رئيس النيجر « إبراهيم فياصارا » على يد حرسه الجمهوري في 9 أبريل 1999 وتولي « داود مالامر » قائد الحرس الوطني السلطة وقيامه بتشكيل مجلس لإدارة البلاد وإعلانه عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب السياسية .

وعلي أثر هذه الأزمة طلبت مالي عدم قبول مشاركة وقد النيجر في قمة س ص في نيجامينا عام 1999برئاسة رئيس الوزراء و إدانة الانقلاب العسكري وإجراء تحقيق مع الم تهمين بحادث الاغتيال وبعد مداولات تم الاتفاق على تعليق العضوية دون أن يقوم البيان بإدانة الإنقلاب ولعل ذلك لأن معظم رؤساء دول الساحل والصحراء وصلوا إلى كرسي الحكم بالقوة العسكرية .

– وعلي الصعيد الداخلي للسودان لعبت دول التجمع دورا أساسيا في محاولة احتواء أزمة دارفور خاصة ليبيا ونيجيريا وتشاد وأفريقيا الوسطي ومصر رغم أن التحرك من هذه الدول ليس انطلاقا من عضويتها في س ص و إنما من ارتباطها الجغرافي والسياسي والأمني بالأزمة إلا أن التجمع أيد جهودها في أحلال السلام في الإقليم .

– كما ناشدت رئاسة التجمع في بيان صدر يوم 11 أغسطس 2004 الرئيس السابق القذافي بوجه خاص التدخل لحل مشكلة دارفور بسبب العلاقات المتشابكة لليبيا مع الإقليم وتستند أيضا هذه المناشدة إلى أن التجمع قد فوض ليبيا من قبل في فبراير 2000 التحدث والعمل باسم التجمع في المؤسسات الإقليمية والدولية والقيام بأية اتصالات تراها ضرورية لخلق علاقات تعاون مع هذه المؤسسات والسعي لدأب الخلافات ووقف أي تقاتل بين الدول الأفريقية وأيضا كانت أزمة أفريقيا الوسطي مثار نقاش في التجمع وذلك بعد أن نجح عسكريون بقيادة الجنرال « فرانسوا بوزيزيه » في تنفيذ أنقلاب أطاح بالرئيس « أنج باتسيه » الذي كان يحضر ساعتها قمة نيامي في 2003 ويحاول حل خلافاته الأمنية مع جارته تشاد عضو التجمع حيث كان متهمًا بدعم محاولتين انقلابتين سابقين لم يكتب لهما النجاح .

– غير أن إدانة التجمع للانقلابات ولكل وسائل الوصول للحكم بالقوة لم تمنع بعد ذلك أمين عام لتجمع « مدني الأزهري » من زيا رة أفريقيا الوسطي في 27 أبريل 2004 ليلتقي وقادة الانقلاب في محاولة لمد أواصر التعاون بين التجمع والحكومة الجديدة بل أن الرئيس « بوزيزيه » تعهد أبان القمة السادسة بمالي في مايو 2004 بالحفاظ على المكتسبات الديمقراطية وقال أنه سيعمل على أستكمال عملية العودة للشرعية الدستورية في البلاد .

– وكذلك شغل الصراع في ساحل العاج مساحة من أنشطة التجمع خاصة في قمة مايو 2004 بباماكو عاصمة مالي وخرجت القمة بمواق ف من بينها رفض التدخل الأجنبي في هذه الأزمة ودعا الزعماء الأفارقة إلى ضرورة قيام أفريقيا بحل نزاعاته بنفسها وقال الرئيس السابق القذافي « أقول لأهل ساحل العاج انتخبتهم «غباغبو» رئيس ساحل العاج فدعوه يعمل لإعادة السلام بدون تدخل أدجنبي .

– تأسيس آلية النزاعات حيث تم إقرار الب روتوكول الخاص بها في القمة

الخامسة التي عقدت في مارس 2003 في مدينة نيامي عاصمة النيجر وأتفق الزعماء الحاضرون لهذه القمة ويتصدرهم الرئيس السابق القذافي ورئيس النيجر «مامادو تانجا » على أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة شرط ضروري لجذب الاستثمارات للمنطقة الأمر الذي يحقق معيشة أفضل لسكان دول التجمع .

– وفي هذا السياق حاول التجمع أن يلعب دورا في تحفيف التوتر بين أعضائه حيث أرسل بعثة لتقصي الحقائق في العشرين من أكتوبر 2003 حول العدوان الأريتري على شرق السودان وقد رحبت الحكومة السودانية بالبعثة وقالت أنها ستزودها بالمعلومات والوثائق إلا أنها طلبت نشر قوة أفريقية لحفظ السلام من التجمع خاصة على الحدود المشتركة مع أريتريا وهو الأمر الذي رفضته الأخيرة .

– مكافحة الإرهاب حيث أعطي التجمع اهتماما بهذه القضية من خلال اجتماع وزراء الأمن في كوتونو – بنين في نهاية سبتمبر 2004 حيث ناقش الاجتماع سبل التعاون وتعزيز العلاقات الأمنية بين دول التجمع لمكافحة الإرهاب كما ناقش أيضا إمكانيات وجود آليات لتبادل المعلومات حول الإرهابيين وتسليم المجرمين أيضًا .

– وفي إطار الأنشطة الاقتصادية للتجمع فقد ناقش التجمع خلال دوراته المتعاقبة والمتعددة منذ إنشائه عدد من القضايا لعل أبرزها ما يلي :–

– تم إقرار عدة وثائق في أبريل تتعلق بتنفيذ المخطط الاقتصادي والتنموي للتجمع وهي وثيقة حرية تنقل الأفراد والأموال فيما بين دول التجمع وإنشاء المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة (مقره طرابلس وتشكيل وتحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

– تم تفويض الرئيس التشادي « أدريس ديبي » في عام 2000 بأعداد تصور للاندماج الاقتصادي الكامل يشمل الطرق والمواصلات والسكك الحديدية

والنقل الجوي كما يشمل المياه وحرية تنقل الأشخاص والبضائع وخلق سوق واحدة لدول التجمع .

– تشكيل لجنة اقتصادية في فبراير 2002 تضم في عضويتها كلا من ليبيا ومصر وتونس ونيجيريا بالإضافة إلى المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة التابع للتجمع والأمانة العامة من أجل متابعة القضايا الاقتصادية الداخلية في نطاق تفعيل التعاون الاقتصادي المشترك بين دولة .

– طرحت ليبيا مشروعًا مائيًا لمكافحة التصحر في منطقة الساحل والصحراء في قمة الأرض (أغسطس عام 2002) وقد صدرت ردود فعل إيجابية من الاتحاد الأوربي والمؤسسات الدولية المانحة وإمكانية دعم هذا المشروع بعد فحص جدواه الاقتصادية .

– ويهدف المشروع لإنشاء شبكة من السدود والأنفاق والأنابيب تربط بين نهر بونجي في أفريقيا الوسطي ونهر شاري في تشاد وهو النهر الذي يصب في بحيرة تشاد كما يتم ربط الأخيرة بالنهر الصناعي العظيم في ليبيا بواسطة الأنابيب كما يطرح المشروع ربط هذه الشبكة المائية بفروع نهر الكونغو .

ويصاحب هذه المشروعات المائية رصف الطرق التي تربط دول منطقة الساحل والصحراء وتنشأ بيئة زراعية جديدة لاستقرار الأفارقة في حياة آمنة بدلا من الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط .

– حاولت ليبيا من خلال إقامة صندوق خاص بالتضامن من قضاء (س ص) لاستئصال المجاعة ومحاربة الفقر ومقاومة الأمراض ومكافحة التصحر والبطالة وفق ما قررته الدورة العادية للمجلس التنفيذي لـ(س ص) التي انعقدت بطرابلس (ليبيا) في ديسمبر 2003 كما وفرت ليبيا الموارد المالية اللازمة لانطلاق البرنامج الخاص والأمن الغذائي للتجمع في عدد من دول ه بالتعاون مع منظمة

الفاو في عام 2003 .

– أوصي الاجتماع الثاني لوزراء تجارة دول تجمع الساحل والصحراء في عام 2003 بإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري كخطوة على طريق التحرير الكامل للتجارة وإنشاء السوق المشتركة للتجارة كما أوصي الاجتماع بإنشاء السوق المشتركة للتجارة كما أوصي الاجتماع بإنشاء مصرف للبيانات الاقتصادية والتشريعات التجارية الضرائبية للدول الأعضاء .

إنشاء سلطة للمياه لتسوية شح المياه في منطقة المجموعة التي تتسبب في تعطيل قطاع الزراعة وذلك في قمة التجمع في مالي مايو 2004 فضلا عن تدشين فروع المصرف تجمع دول الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة في بنين ومالي في عام 2004 . واستمرت اجتماعات التجمع حتى قبل قيام الثورة في ليبيا في عام 2011م والأمل معقود على دور ليبي فعال في هذا التجمع بعد قيام الثورة الليبية عام 2011م.

هذا وبعد أن تعرضنا لتجمع س ص نتعرض إلى الاتحاد المغاربي في إطار هذه الدراسة .

2. إتحاد المغرب العربي UMA :

تمهيد : مفهوم المغرب العربي الكبير يشمل خمس دول هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا باعتبارها فضاء فسيح ثقافيا عن الفضاءات المحددة على المستوي الجغرافي أو الجيو بولتيكي تمثل مساحته الكلية قرابة ستة ملايين كيلومتر مربع ورغم العديد من التباينات التي تعرفها هذه المنطقة على المستوي الاقتصادي والسياسي إلا أنه تبقي مسألة التفكير في مستقبل هذه المنطقة على المستوي المحلي والعالمي مسألة هامة وشائكة في الوقت نفسه إدخال العديد من

المتغيرات التي من شأنها إتاحة الفرصة لفتح نافذة من خلال ماضي المنطقة وحاضرها للإطلالة على المستقبل .

هذا المستقبل الذي يبحث على الأمل أكثر مما يوحي بالتش اؤم وذلك لما يتوفر في الفضاء المغاربي من مميزات تتعلق بأهمية موارده الطبيعية وتنوع هذه الموارد وأهمية س وقه الداخلي ووضعه الجغرافي والاستراتيجي ذي الواجه ة البحرية المزدوجة فهو نقطة التقاء مختلف التيارات التجارية وغيرها ومنطقة للمبادلات تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب وهو في ذات الوقت عنصر طبيعي في تفاعله مع مختلف القضايا أو النزاعات الدولية ذات الوزن المؤثر في مصير السلام العالمي .

ومن هذا المنطلق كان التفكير في أفق وحدة المغرب العربي وكان تفكير لم يسلك سبيل القناعات الأيديولوجية التي تحاول أن تصور أنه بمجرد توفر مجموعة من العوامل التاريخية والثقافية كاللغة مثلا والدين أو وحدة الجنس أو العرق فإنه يعني توفر الشروط الضرورية والكافية لقيام وحدة اقتصادية وسياسية وأن عدم قيام الوحدة إذا ما توفرت هذه الشروط يعد انحرافا يتوجب التنديد به .

نعم قد تعد الهوية المشتركة شرطا ضروريا أحيانا لوجود جماعات أو كيانات قومية ولكنها ليست بالضرورة شرطا كافيا أنها إحد ى المعطيات التاريخية والموضوعية التي تتحكم في توجيهها إرادة الشعوب ووعيها بقوانين التاريخ أما في اتجاه ترسيخ الكيانات القطرية أو في اتجاه دعم الفكر الوحدوي كما يتحكم في توجيهها أيضا منطق العلاقات الدولية القائم في جزء كبير منه على صراع القوة تحقيقا للمصلحة الذاتية للدول .

فالاتجاه نحوه لا ينبع فقط وبشكل مباشر من الإحساس بوحدة الهوية و إنما هو يخضع لعوامل موضوعية محلية وعالمية تختلف باختلاف الظروف المحيطة

ومن ثم نربط تحقيق الوحدة بوجود عواملها الذاتية وهي مسألة أثبتت عدم جدواها نظرا لاقتصارها على بعد واحد وهو البعد المستند إلى الهوية و إغفال حقيقة العوامل التاريخية والعالمية الأوسع التي لها تأثير كبير في تكوين الدول والأمم وتنظيم العلاقات فيما بينها فهي التي تملك أن تدفع الدول إلى التحالف أو الاندماج أو التفكك والانفضال .

وفي إطار المعطيات الداخلية لدول الاتحاد يمكن الإشارة إلى أن جميع أقطار المغرب العربي دون استثناء قد عرفت في العقود الأخيرة بما يمكن تسميته بأزمة الدولة الوطنية أو القطرية وهي أنظمة ناتجة عن تهافت دور الدولة في أيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تطرحها قضايا التنمية في مختلف ميادينها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بصفة عامة وهذا التهافت يعود بالأساس إلى أزمة الأنظمة السياسية وفي الاختيارات الاقتصادية كما يعود إلى أزمة في الأيديولوجية كنتيجة للأزمتين السابقتين .

الأنظمة السياسية في بعض أقطار المغرب العربي عرفت تراجعا في مشروعيتها كما عرفت نوعا من الانفصال عن المجتمع الذي تقوده وقد عمقت هذه الوضعية عدم مسايرة الخطاب السياسي والأيديولوجي للتغيرات التي تعرفها البنية الكافية لشعوب هذه الأقطار الأمر الذي نتج عنه الإلحاح على إطار للعمل يكون نابعا من التوجه الديمقراطي للدولة .

الاختيارات الاقتصادية ذات التوجه الاشتراكي وذات التوجه الليبرالي لم تحقق الأهداف المتوقعة منها نتيجة لخضوع هذه الاختبارات لتوجيهات ومصالح البيروقراطية والتكنوقراطين والفئات الاجتماعية المؤثرة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مما أفقد هذه الاختبارات مصداقيتها لدي شعوب المغرب العربي وجعل من تعرفت منها على الليبرالية تتشوق إلى الاشتراكية ومن تعرفت

منها على الاشتراكية تنشد الحيا ة في ظل الليبرالي ة والحال أنه لا ليبراليه ولا اشتراكية قد عرفت تطبيقا حقيقيا لها بما يرافقها من تفكر وأيديولوجيا .

وتبقي الأيديولوجية الدولية كمنظومة فكرية متكاملة عديمة الوجود في أي قطر من أقطار المغرب العربي لأنه لا يمكن التعبير عن واقع متناقض بأفكار متكاملة تشكل وحدة واحدة الأمر الذي نتج عنه دخول الدولة القطرية المغاربة في أزمة أيديولوجية أيضا .

وأمام هذه الأزمات المختلفة سيكون قيام اتحاد مغاربى هو الأداة التي بواسطتها يمكن دعم الدولة القطرية من جهة و إكسابها مشروعيه جديدة من جهة أخرى إنها مشروعية الوحدة في الفكر والهوية المغربيتين .

الأمر الذي يدعوننا إلى أن نتناول الاتحاد المغاربي على الوجه التالي:

قيام الاتحاد المغاربي وأهدافه :-

تم إنشاء هذا الاتحاد في قمة رؤساء دول وحكومات دول الشمال الأفريقي في مراكش في 17/ 2/ 1989 وضم الاتحاد ليبيا ، وتونس ، المغرب ، موريتانيا وتحددت أهداف الاتحاد في الآتي :-

- دعم أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها .

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات المغرب العربي من خلال انتهاج سياسة مشتركة على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية من خلال كافة الوسائل بما فيها إنشاء مشروعات مشتركة وأعداد برامج عامة نوعية .

- تحقيق التعاون الثقافي في إطار القيم الإسلامية والعربية وذلك من خلال إنشاء مؤسسات اجتماعية وثقافية ومؤسسات متخصصة .

- العمل على تحقيق حرية انتقال الأشخاص و انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء .

هذا ويتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد من :-

1. المجلس الرئاسي :-

ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء الذين يتناوبون رئاسته كل ستةأشهر وقد تم تعديل المعاهدة ليكون اجتماع المجلس كل سنة وذلك في القمة الخامسة في نواكشوط / موريتانيا أواخر عام 1992م .

2. المجلس الوزاري :

ويعقد على مستوى رؤساء الوزراء ويعقد عند الضرورة .

3. مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء :-

ويتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم .

4. لجنة متابعة قضايا الاتحاد المغربي :-

وتضم عضوا واحدة لكل دولة من متخصصين بشئون الاتحاد .

5. لجان وزارية متخصصة ويتم تحديد مهامها من خلال المجلس الرئاسي وتضم اللجان الآتية : -

أ- لجنة المن الغذائي .

ب- لجنة الشئون المالية والاقتصادية .

ج- لجنة الموارد البشرية .

د- لجنة البنية الأساسية .

6. الأمانة العامة للاتحاد وتتكون من ممثل واحد لكل دولة .

7. مجلس شورى للاتحاد :

ويتألف من عشرة أعضاء من كل دولة ويعقد دورة عادية كل سنة .

8. هيئة قضائية :

وتتألف من قاضين أثنين عن كل دولة يعينهما رئيسها لمدة ثلاث سنوات وتختص بالنظر في المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في الاتحاد .

وبداية يلاحظ أن الاتحاد يتمتع بعدد من الميزات أهمها :-

1. التنوع الاقتصادي حيث يضم دولا علابية أقل نموا مثل موريتانيا وأخرى لها كثير من صفات دول الخليج مثل ليبيا كما أن هناك دولا تجمع بين النفط والموارد الأخرى مثل الجزائر .

2. اشتراك الدول الأعضاء في الترابط الثقافي والإضاءة في الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي مما يدعم إحساسها بأهمية تخطي الخلافات ودعم التكامل بينها .

3. فتحت عضوية الاتحاد لدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو الأفريقية بشرط قبول الدول الأعضاء ذلك وقد رغبت مصر في الانضمام للاتحاد وهي عضو مراقب وتعد ميزة العضوية المفتوحة مهمة لأنها تمهد السبيل تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل يضم الدول العربية .

وهذا ما سنتناوله تفصيليا على الوجه التالي :

– اتحاد المغرب العربي عبارة ع ن مجموعة اقتصادية وسياسية تطل على مجموعات جيوسياسية أخري كالجماعة الأوربية والتكتلات الأفريقية الأخرى فهو تكتل يهدف إلى دعم أواصر الأخوة بين أطرافه وإقامة تعاون يقوم على أساس الحوار وإنشاء مشروعات مشتركة وأعداد برامج عام ة إلا أن الميثاق المؤسس للاتحاد لم يحدد طبيعة هذا الاتحاد ونوعه بمع ني هل هو اتحاد كونفدر الي أم فيدر الي ورغم أنه لا يمكن اعتبار المغرب العربي بوصفه الخالي نموذجًا للتكامل الإقليمي إ أن المعلومات والمعوقات تستدعي الدراسة للتعرف على سبل تفعيل المقومات وتجاوز المعوقات أنطلاقا من وضع تصور لإستراتيجية لتفعيل الاتحاد أن يلعب دورا فاعلا في هذا الصدد .

ويقصد بالمقومات هنا العوامل الأساسية الدافعة نحو التكامل والذي يعني سلسلة التوقيعات وإعادة توزيع السلطات على المستويين الإقليمي والقاري فهو عملية مستمرة من الاندماج التدريجي وقد ظهرت إقامة الدولة الوطنية تعلو على أية اعتبارات أخرى وكان أول مؤتمر يعقد لاتحاد المغرب العربي هو مؤتمر القاهرة في فبراير عام 1947م تلاه مؤتمر طنجة في أبريل 1958م وحضرته أحزاب الاستقلال المغربي والتحرر الوطني الجزائري والدستوري التونسي وأكدت هذه المؤتمرات على دعم حركات التحرر في المنطقة والتأكيد على ضرورة توحيد الجهود في مواجهة السوق الأوربية المشتركة وفي عام 1964م تم إنشاء المجلس الاستشاري المغاربي الدائم وقد جسد هذا المجلس أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي بين بعض أقطار المغرب العربي بالأساس لتنسيق

السياسات حول السوق الأوربية المشتركة .

إلا أن السيا ق الدولي والإقليمي إبان الحرب الباردة انعكس على المنطقة.فظهرت حرب باردة إقليمية تمثلت في انقسام المنطقة إلى معسكرين تقدمي ومحافظ مما ألفي بظلال ثقيلة على الاتحاد المغاربي حيث أنقسم المغرب العربي إلى معسكرات تم خلالها التكتل وتوقيع ميثاق الإخاء والوفاق بين تونس والجزائر ثم موريتانيا لاحقا في 13 ديسمبر 1983 وهو ما أعتقد المغرب وليبيا أنه موجه ضدهما فأنشأ في 13 أغسطس 1984 اتفاق وحدة وهو ما يسمي باتحاد الدول العربية والأفريقية ونصت المادة العاشرة منه على أن العدوان على أحد الأطراف عدوان على الآخر، وفى قمة «زرالدة التى عقدت فى يونية 1988م تم الاتفاق على إنشاء خمس لجان لإقامة البنية الأساسية لاتحاد المغرب العربي وفي 17 فبراير عام 1989م أجتمع القادة المغاربة في مراكش ليعلنوا إنشاء اتحاد المغرب العربي مركزين على ضرورة إقامة تعا ون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة إلا أنهم لم يتطرقوا لسبل تحقيق تكامل إقليمي عبر وحدة جمركية واقتصادية وتميزت المعاهدة المنشأة بتركها الباب مفتوحا لانضمام الدول لتحقيق التكامل الإقليمي وإن أكدت فا س 1990 ونوا كشرط 1992م على ضرورة إيجاد التدابير العملية اللازمة إقامة منطقة تجارة حرة إلا أن الاتحاد عاني من سياسة الاختلاف إذ أصر البعض على حل قضية الصحراء قبل تحقيق أية خطوات للتكامل الإقليمي داخل الاتحاد وهو ما رفضته دول أخرى داعية إلى العمل على بناء المغرب العربي وترك ملف الصحراء والتعامل معه للأمم المتحدة ويمكن القول أن قضية الصحراء لم تكن عائقا أمام إقامة الاتحاد فالاتفاق المنشأ للاتحاد المغاربي تم في ظل وجود خلاف حول هذه القضية .

– ورغم أنه كما ذكرنا لا يمكن اعتبار اتحاد المغرب العربي بوصفه الحالي

نموذجا للتكامل الإقليمي إلا أن المقومات والمعوقات تستدعي الدراسة للتعرف على سبل تفعل المقومات وتجاوز المعوقات انطلاقا من وضع تصور لاستراتجية متكاملة لتفعيل الاتحاد وكيف يمكن تفعيلها إذا أن بها مجموعة العوامل والمعطيات المادية والمعنوية التي من شأنها العمل على تسهيل التكامل بين دول الاتحاد وهذه العوامل سيتم تقسيمها إلى عوامل سياسية وثقافية واقتصادية سنتناولها على الوجه التالي :

أ- المقومات السياسية : التكامل يفرض نفسه إذا أصبح أمرا لا مناص منه في ظل التكتلات الاقتصادية العملاقة وفي زمن العولمة التي لا مكان فيه للشعوب والدول الغيرة ومن هنا ظهر الاتحاد المغاربي في حلقة من سلسلة من عمليات التجميع من أجل التكامل داخل القارة الأفريقية وينتظر الجميع أحياء هذا الاتحاد وأن يتم توسعه ليشمل دولا أخرى في الشمال الأفريقي من شأن الأعضاء عليها إعطائه مصداقية وقوة أكيدة على المستويين الإقليمي والقاري إذ أن الاتحاد في وضعة الراهن لا يتجاوز تعداد سكانه 84 مليون نسمة وتصل مساحته إلى نحو سبعة ملايين كيلو متر مربع وينتظر أن يصل عدد سكانه نحو 107 ملايين نسمة سنة 2025 وقد قدر حجم التجارة الخارجية لدولة سنة 2002ب 86 مليون دولار في حين لم يكن يتجاوز 84 مليون دولار سنة ألفين ومع انضمام دول شمال أفريقية أخرى له ينتظر أن يصل عدد سكانه إلى الضعف كما ينتظر أن يشهد تفعيلا حقيقيا كما حدث في الاتحاد الأوربي حين تم توسيعه من 12 دولة عام 1992 إلى 25 دولة حاليا مما جعل منه عملاقا على الحدود الشمالية من القارة الأفريقية ويصر على التعامل مع دول المنطقة بمنطق تجزئي وفق شروطه في حين تبلغ مساحة القارة الأفريقية 30.3 مليون كيلو متر مربع وعدد سكانها نحو 700 مليون نسمة بناتج إجمالي قدره 480 مليار دولار وهناك العديد من العوامل المحضرة للتكامل والتي تشكل مقومات أساسية لهذا الاتحاد نعرض لها كالتالي :

الإدارة الصادقة والطموحة لشعوب المنطقة :-تعززها المتغيرات الدولية والإقليمية التي أضحت تفرض التكامل الإقليمي بين دول المنطقة وتوسعها لتشمل جميع دول الشمال الأفريقي وعلي رأسها مصر فقد نصت اتفاقية « الجات » في المادة 24 على دول أخرى خارج التكتل مما يفرض على الدول العربية والأفريقية تعزيز موقفها ضمن النظام الدولي وذلك للتعامل معه ككتلة مما يحفظ لدول القارة حقوقها ويمنعها من جور التكتلات العملاقة حيث اعتبرت اتفاقية أبوجا الاقتصادية الأفريقية اتحاد المغرب العربي أحد الحلقات الأساسية في سلسلة عمليات الاندماج الإقليمي سواء على مستوي العمق أو التوسع الجغرافي .

- ضرورات التكامل في السياق الدولي الراهن :- فالمناخ الدولي والإقليمي يدفع نحو التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية لمواكبة المستجدات الإقليمية والدولية وقد شمل شعوب المنطقة مما يعطيها نوعيا يسمح لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وهو ما يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة تسجل التضامن الفعلي بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة والانطلاق نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وأفريقية كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة بين الدول الأعضاء وشعوبها والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدل والإنصاف وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤس الأموال بينها وإقامة تعاون دبلوماس يقوم على أساس الحوار وإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

ويقدم الاتحاد الأوربي دعما للتكامل الإقليمي في القارة عبر التكتلات والتجمعات الإقليمية إذا يقدم 46.7مليون دولار لدعم تجمع الكوميسا على سبيل المثال كما يقدم كذلك دعما لدول المنطقة لتمكينها من تأهيل اقتصاداتها قدم برنامج MEDAI نحو 75.5 مليون دولار لتونس 40 مليون دولار منها

لدعم التعليم30 مليون دولار لدعم القطاع الخاص كما قدم للمغرب خلال الفترة من 1995م وحتى 1999م نحو 696.6 مليون دولار ومن الصين وحده استفادت من نحو 140 مليون يورو لتحسين الأحوال المعيشية ودعم التنمية الحضرية وتطوير نظام المحاكم وإعادة هيكلة بعض الصناعات كما حصلت الجزائر على نحو 53 مليون يورو .

ويشار إلى أن الاتحاد الأوربي يستوعب نحو 73٪ من صادرات المنطقة ويطالب دولها بالتنسيق لتحقيق الاندماج وتضيق الهوة بين ضفتي المتوسط وتقريب وجهات النظر تجاه القضايا المشتركة كقضايا الهجرة السرية والتطر ف الديني والجرعة المنظمة وهي قضايا تستدعي حلول مشتركة لا تقوم على التهيش أو الإقصاء وإنما التعاون والتفاهم والانفتاح إذا يوجد الملايين من رعايا اتجاد المغرب العربي في أوروبا وتصل تحويلاتهم من الا تح اد الأوربي إلى نحو 2.3 مليار دولار سنويا وهو مبلغ يزيد على عائدات الفوسفات في حين تصل تحويلات العمالة الجزائرية إلى نحو 1.5 مليار دولار ويسع ى الاتح اد الأوربي لدمج هؤلاء في محيطهم عبر تسهيل إجراءات الجنس وإغراءات مالية لعوده بعض المهاجرين .

المناخ الديمقراطي العالمي :- مفضيات المناخ الديمقراطي أصبحت تفرض إعطاء دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في ظل تراجع دور الدولة مما يستدعي تفعيل دور هذه المنظمات حيث لا يتجاوز عدد هذه المنظمات داخل إت ح اد المغرب العربي حاليا نحو 45 منظمة اتحادية مهنية في مختلف الميادين لها فروع في العديد من الأقطار إضافة إلى 26 جمعية .12 رابطة .

- الاتساق العام في السياسات المتبعة من دول المنطقة :- حيث الليبرالية ونظام اقتصاد السوق والانفتاح الجديد في العلاقات وحيث أن تفعيل دبلوماسية

التحول يعول عليه كثيرا في دفع عجلة التنسيق من أجل التكامل بين دول المنطقة وسيادة روح التفاهم بين القادة على قاعدة العمل على تحقيق ما أتفق عليه والانصاف فيما اختلف عليه والبناء السليم هو القائم على الان صراف والعدل والاعتراف بحقوق الشعوب والأمم كما تأتي الإجراءات المتحدة لإقامة جامعة مغاربية بطرابلس لتبث الأمل في إمكانية تكوين جيل من المتحمسين لفكرة تفعيل التكامل الإقليمي في المنطقة تمثل أحد روافد التكامل داخل القارة وكذلك يأتي الاتفاق على إنشاء صندوق مغاربي وما يراد له من تشجيع رجال العمال في المنطقة على التوجه إلى الاستثمار فيها وإقامة المشاريع المشتركة ليبشر بإمكانية تفعيل الاتحاد حيث المناخ الدولي والإقليمي يجعل التعاون من أجل التكامل ضرورة حتمية لم واكبة المستجدات الدولية مما سيوجد مناخا إيجابيا لتنمية المبادلات بين الدول الأفريقية ويمهد الطريق لزيادة مساحة التبادل التجاري والتكامل بينهما لاسيما مع تزايد حاجة معظم دول المغرب العربي لتوسيع أسواقها نظرا لزيادة طاقتها الإنتاجية .

وكذا حاجة الدول الأفريقية والتكتلات للانفتاح على بعضها البعض لتحقيق الاندماج القاري المنشود لتوظيف الأموال والعملات مما يزيد من ربط اقتصادات المنطقة بالقارة الأفريقية بصفة خاصة وبالعالم بصفة عامة .

- **المقومات الجيو استراتيجية** :- وهي تعني الوحدة الجغرافية وغياب أية حواجز طبيعية فاصلة ووحدة التحديات الإقليمية حيث تتفاوض الدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي فرادي مما ينعكس سلبا في غالب الأحيان على نتاتج هذه المفاوضات ويفرض تنسيق المواقف للحصول على مكاسب مشتركة والسعي لخفض الدعم على السلع الزراعية المقدم ة من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية 4 مليارات كدعم ل 25 ألف مزارع أمريكي ويتكلف الاتحاد الأوربي نحو 2 يورو يوميا للدعم الفلاحي لكل رأس من الأبقار .

– **المقومات الثقافية** :– توجد العديد من المقومات الثقافية والتي يمكن إيجاز بعضها على الوجه التالي :–

– وحدة الثقافة السائدة لدي شعوب المنطقة إذا أنه رغم تعد د اللغات واللهجات إلا أن اللغة العربية هي اللغة المشتركة بين جميع أقطار المنطقة كما أن الدين الإسلامي يعد أحد المرجعيات الأساسية داخل الثقافة السائدة لدي سكان المنطقة وعلي سبيل المثال مثلث موريتانيا مركزًا للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس من التآخي والوئام في إطار الدين الواحد هذا وقد ركزت الوثيقة التأسيسة على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد المغربي من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها وهو ما يسهل من إقامة أساس للتبادل الفكري والثقافي ووضع برامج للتعاون الثقافي بين دول الاتحاد .

– **التنوع الثقافي المتجسد في تعدد المشارب** :– إذا تمثل اللغة العربية و أحد الروافد الأساسية كثقافة لشعوب المنطقة إلى جانب المرجعية الإسلامية بوغم وجود 48٪ من سكان المغرب من أصول إمازيغية ونحو 35٪ من الأمازيغ في الجزائر إلا أن هذا التنوع مثل عامل إثراء للتكامل فقد ساهم الدين الإسلامي في توحيد شعوب المنطقة إذا تزيد نسبة المسلمين عن 98٪ من سكانها إضافة إلى النماذج العرقية والاجتماعية بين شعوب المنطقة .

– **وحدة التحديات الثقافية** :– هناك تحديات متعددة تواجه شعوب الاتحاد إذا لا زالت اللغة الفرنسية مسيطرة على جميع الإمكانيات الرسمية في أغلب الوزارات والمصالح الحكومية ولا زالت أغلب المقرر ات الدراسية في المنطقة تدرس باللغة الفرنسية مما كون جيلاً من أنصار الفرانكفونية المنتمين للثقافة

الفرنسية ومثلاً تزيد نسبة مشاهدي القنوات الفضائية الفرنسية بالجزائر عن 70٪ ومن أصل 12 صحيفة يومية تصدر بالجزائر توجد اثنتان فقط ناطقتان باللغة العربية حيث تقدم الفرانكفونية دعما للصحف الناطقة بالفرنسية إذا تخصص فرنسا لوزارة الثقافة أضعاف ما تخصصه لوزارة الدفاع في حين تقل موار د الصحف الناطقة بالعربية وفي مجال المطبوعات لا تتجاوز حصص الكتب المستوردة من العالم العربي 10٪ من المطبوعات المستوردة من الخارج وهو ما جعل اللغة الفرنسية تتفوق على جميع مقومات الوضع الثقافي في التجمع وإضافة إلى اللغة الفرنسية يوجد أيضا بدرجات ومتقاونة اللغة الأسبانية والإيطالية بالإضافة إلى الأمازيغية .

ومن ثم لم يصبح من الضروري في عصر السماوات المفتوحة تفعيل مبادرة التواصل بين المكونات والعناصر البنيوية للثقافة من حيث هي فعل عقلاني يراد له إيجاد وعي معرفي شامل يحصن الذات الثقافية ويصوغ مفرداتها لتحقيق فضاء عقلاني رجب ومتسع يقوم على التواصل والنماذج والتكامل بين جميع المكونات الثقافية لشعوب الاتحاد مما يحافظ على هوية المنطقة ويحقق التكامل المنشود لدول الاتحاد .

ج- المقومات الاقتصادية :- ونتناولها على الوجه التالي :-

1- اتساع وتنوع موارد الاتحاد الطبيعية والمعدنية إذا تقدر مساحة المغرب العربي نحو ستة ملايين كيلو متر مربع وهو ما يمثل 43٪ من مساحة الوطن العربي ونحو 19.78٪ من مساحة القارة الأفريقية ويصل عدد سكانه إلى ما يقرب من 30٪ من سكان الوطن العربي وأكثر من 10.47٪ من سكان القارة الأفريقية و1.2٪ من سكان العالم وتوجد بدول الاتح اد العديد من الثروات الطبيعية التي من شأن استغلالها أن يلعب الاتحاد دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة الاندماج الأفقي التكاملي في الاتحاد إلى جانب الثروة المائية والمياه الجوفية والثروة

السمكية توجد موارد طبيعية غزيرة ومعادن كالحديد حيث تعد موريتانيا من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد كما يوجد العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة في مجال الغاز والنفط طبقا لأخر اكتشافات الشركة السويسرية « ودور سايت » المعينة بالتنقيب على الشواطئ الموريتانية إذا تنتج موريتانيا 4/ 3 الإنتاج المغاربي من الحديد وهو يمثل 75.43٪ ويزيد على ثلثي الإنتاج العربي منه 67.79٪ .

– كما تحتوي منطقة المغرب العربي على كميات كبيرة من الاحتياطي العربي في مجال النفط وطبقا للتقرير الجيولوجي الأمريكي للطاقة الصادر عام الفين فـإن منطقة الصحراء تحتوي على كميات كبيرة من البترول مما يعكس صراعا بين مجموعة استثمارات بترولية دولية على الموارد الطبيعية من نفط ومعادن وهو ما من شأنه المساهمة في تحقيق الاندماج المتكامل في جميع دول الاتحاد .

– الحاجة لانفتاح المنطقة على بعضها البعض وعلي دول العالم نظرا لزيادة الطاقة الإنتاجية لبعض دول الاتحاد فقد عزز من حاجتها لتوسيع أسواقها داخل الإقليم بل ومع التكتلات الأخرى مما يفرض على جميع التكتلات الإنتاج على بعضها البعض لتحقيق التكامل المنشود إذا تتوزع التجارة البينية المغاربية مع التجمعات الاقتصادية الأفريقية على النحو التالي 30٪ من التجارة الخارجية المغاربية مع أفريقيا موجهة لتجمع تنمية أفريقيا الجنوبية (السادك) . 19 ٪ مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) « ECOWAS » 12.8٪ مع تجمع الساحل والصحراء « س ص » . 9٪ مع الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب أفريقيا « الكوميسا » ونشير هنا إلى أن حجم التبادلات بين هذه التجمعات محدود جدًا وهو ما يفرض ضرورة تبني إستراتيجية كاملة وشاملة لتعزيز التكامل والتعاون والتنسيق بين جميع التجمعات الاقتصادية على صعيد القارة الأفريقية إعمالا لمعاهدة أبوجا الاقتصادية الموقعة بين دول القارة .

3- النمو السريع للاقتصاد العالمي :- حيث ترتب على هذا النمو سرعة حركة الاستثمارات وأنماط توظيف الأموال والعملات مما يزيد من ربط اقتصادات دول المغاربية والقارة الأفريقية بصفة عامة بالاقتصاد العالمي وحيث تتمتع المنطقة المغاربية بميزة نسبية لا حتوائها على العديد من المقومات التي من شأنها المساعدة على تسريع وتيرة الاندماج بين دولها سواء على مستو ى العمق أو التوسع الجغرافي مما يفرض على الاتحاد المغاربي التمدد ليشمل دول منطقة الشمال الأفريقي وعلي رأسها مصر بثقلها السياس ي والاقتصادي مما يزيد من مقومات نجاح الاتحاد المغاربي كتكتل إقليمي في شمال القارة الأفريقية .

وبعد أن تعرضنا لمقومات التكامل بين دول الاتحاد نتعرض إلى :-

تحديات التكامل الإقليمي المغاربي : هناك تحديات متعددة وكثيرة تعترض سبل تحقيق التكامل في دول الاتحاد ببعضها راجع إلى خلافات سياسية وعوامل مؤسسيةواقتصادية والبعض الآخر راجع إلى تغليب البعد القطري على الإقليمي إضافة إلى التحديات الخارجية إلا أن وحدة التحديات وصعوبة مواجهتها في إطار قطري تفرض تجاوز هذه المعوقات والتحديات وسوف تتناول هذه التحديات على الوجه التالي :-

أ- التحديات السياسية وتتمثل في النقاط الآتية :-

1 - **ضيق الاتحاد المغاربي** :- فبدون الانفتاح على دول الشمال الأفريقي وضمها داخل الاتحاد سيظل محدود القدرات قليل الفاعلية لاسيما وأن دور الدبلوماسية المصرية أثبت ضرورتي ه في إطار تحقيق المصالحة والإخاء والتفاهم وح ل الأزمات وتغليب روح التعاون على الصراع واحترام وصيانة حقوق الشعوب واحتضانها .

2- **العقبات المؤسسة داخل الاتحاد** :- نص الميثاق التأسيس على تركيز السلطات في يد مجلس الرئاسة فهو وحده صاحب القرار وإليه تعود جميع الصلاحيات مما ترتب عليه تغيب أي دور فاعل للأمانة العامة وجعلها مجرد سكرتيرة للمجلس وجعل جميع الأجهزة ذات سلطة استشارية بدءا من رئاسة الحكومة مرورا بمجلس وزراء الخارجية ووصولا للجنة المتابعة المؤلفة من وزراء مكلفين بقضايا المغرب العربي و انتهاءًا بالهيئة القضائية ذات السلطة الاستشارية والمؤلفة من عشرون عضوا .

3- **آليات اتخاذ القرار** :- تعد آلية الاجتماع في اتخاذ القرارات عقبة أمام اتخاذ أية قرارات ذات مصداقية كذلك لا زالت آلية التصديق من قبل جميع الدول الأعضاء تقف حائلا دون دخول أغلب المعاهدات حيز التنفيذ فمن أصل 37 اتفاقية لم يدخل حيز النفاذ سوي 6 اتفاقيات وهو ما يقتضي تعديل آلي ة التصديق إلى مجرد الحصول على الأغلبية البسيطة .

4- **الطابع الفوقي للاتحاد وتغيب دور المجتمع المدني** :- القاعدة الأساسية أنه لأبد لمشاريع التكامل الإقليمية من تضافر جهود المجتمع المدني وهو ما يستدعي جوا من الديمقراطية والمشاركة الشعبية الفاعلية في إطار من حرية الحركة المسئولة والإدارة الواعية .

5- **غياب التضامن بين دول الاتحاد في مواجهة الأزمات** :- هناك تفاعل فاتر لدول الاتحاد مع الأزمات التي تعرضت لها بعض دول الاتحاد بدأ بالأزمة الموريتانية السنغالية حيث اختارت دول المغرب العربي التحرك في إطار وليس الدفاع عن دولة عضو في الاتحاد كذلك الموقف من قضية لو كربي والحصار الجائر الذي ضرب على دولة عضو (ليبيا) في الاتحاد في تحد سافر لأحكام

القانون الدولي والمعاهدات الدولية .

– سقف أداء الاتحاد :– والعائد إلى الخلافات بين دول الاتحاد حول نصيب كل منها من مؤسساته وعدم إحساس شعوب الاتحاد بعائد ملموس كتسهيل إجراءات التنقل بينها وإلغاء التأشيرات وإقامة مشاريع تكاملية موحدة إضافة إلى ضعف التواصل والتنسيق بين الاتحاد والتجمعات الإقليمية الأخرى .

ب– التحديات الثقافية :– ويمكن تلخيص المعوقات الثقافية في الآتي :–

1– تعدد مشارب وتوجهات النخب في الاتحاد :– أغلب النخب في الاتحاد غربية المشارب وفي الأغلب والأعم فرانكفونية الثقافة والتوجه والولاء مع وجود شرائح واسعة ذات ثقافة عربية إسلامية وهي في الغالب قومية الروح والوجدان عربية التوجه وحيث أن تعدد المشارب نتج عنه تعدد في الرؤى وتناقض في الطرح بين ليبر إلى غربي وقومي عربي وإسلامي مما ألقى بظلاله على العلاقات بين هذه النخب وأوجد صراعا بل حربا باردة بينها

2 – التنوع الثقافي :– التعددية اللغوية والأثنية والعرقية والمساعي من العديد من الجهات للعزف عليها لتنفيت الاتحاد ويلاحظ أنه تمت الاستجابة لمثل هذا التوجه إذا ظهرت حديثا للعديد من المدارس في بعض دول الاتحاد متخصصة بتدريس بعض اللغات المحلية مما سيسهم في تشكيل جيل إذا لم يتم توجيهه التوجيه الصحيح قد يمثل عامل تفتيت للاتحاد باسم الهويات الضعيفة كما بدأت العديد من المشاريع لكتابة اللغات أو للهجات المحلية وهو ما قد يتم استغلاله للعزف على وتيرة الطائفية العرقية وتفتيت الوحدة القائمة بين شعوب الاتحاد .

3- غياب الوعى وقدرة مؤسسات المجتمع المدنى المهتمة بشئون التكامل الإقليمى :-

حيث سيادة المنطق القطرى على الإقليمى والقومى والقارى مع تفاوت فى أولويات الدوائر السياسية لدى حكومات الاتحاد وغياب ثقافة المشاركة السياسية وغياب الوعى بأهمية التكامل وغياب أى دور تعبوى لمؤسسات المجتمع المدنى فى هذا الصدد

ج/ التحديات الاقتصادية :- ويمكن أبرازها فى الآتى:

1 -استمرار تغليب الطابع العمودى للسياسة الاقتصادية لدول الاتحاد على الطابع الأفقى :-

إذ يستحوذ الاتحاد الأوربى على حوالى 73٪من التجارة الخارجية لدول المغرب العربي حيث تستورد تونس 72٪من وارداتها من الاتحاد الأوربى وتصدر 78٪من صادراتها إليه وتستورد الجزائر 58٪من وارداتها مع وتصدر آلية 62٪من صادراتها كما تستورد المغرب 70٪من وارداتها من الاتحاد الأوربي وتصدر إليه 60٪من صادراتها.

*- أيضا موريتانيا تستورد 53٪من وارداتها من الاتحاد الأوربي وتصدر 72٪من صادراتها إليه ويشار إلى أن قلة تنوع اقتصادات الاتحاد إنما يشكل عقبة أمام تنشيط التجارة البينية ويجعلها متقلبة حسب التقلب فى التجارة الخارجية وه و ما استفادت مع أوروبا لفرض شروطها فى اتفاقياتها مع المنطقة .

2- واقع التجارة البينية الغاربية :-

إذ لا زال حجم التجارة البينية المغاربية لا يتجاوز 5٪من التجارة الخارجية

لبلدان المغرب العربي المقدر بنحو 84مليون دولار عام 2002م فى حين تقدر التجارة البينية غير الرسمية ب 5 مليارات دولار وفى عام 1991م بلغ حجم التجارة العربية مع دول المغرب العربي نحو 3447 مليون دولار وهو ما يمثل 5،1 ٪ من تجارتها الخارجية و 12،7٪ من التجارة البينية العربية ولا تتجاوز نسبة التجارة العربية بصفة عامة نحو 8 إلى 9٪ من التجارة الخارجية العربية أي ما يقدر بـ30 مليار دولار هذا ويشكل البترول 70٪من إجمالي التجارة العربية فى حين لا تتجاوز حصة السلع والمنتجات الصناعية 30٪ويقدر حجم الفجوة الزراعية فى العالم العربي بنحو 19 مليار دولار سنوياً وتستحوذ المواد المصنعة على 67٪من الواردات العربية

3- غياب أى تشجيع ملموس للاستثمارات البينية المغربية :-

ففى حين يزيد حجم الاستثمارات العربية في الخارج على نحو 900 مليار دولار لا يتجاوز حجم الاستثمارات العربية البينية بصفة عامة نحو 40 مليار دولار وهو ما يمثل 4،5 ٪ من حجم الاستثمارات العربية ولا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العالم العربي بصفة عامة نحو 0،7٪من الاستثمارات العالمية وهو ما يقدر بنحو 3.1مليار دولار من أصل 440مليار دولار عام 1999م .

- واقع هيكل التبادلات بين دول المنطقة :-

يمر هيكل المبادلات في الغالب عبر شريك ثالث غالبًا ما يكون الاتحاد الأوربي فعلي سبيل المثال تستورد المغرب من الجزائر 5٪ من وارداتها من المشتقات النفطية في حين تستورد ما تزيد قيمةالإجمالية عن 2.5 ٪ من وارداتها من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته خمسة ملايين من السلع الغذائية من الاتحاد الأوربى بعضها مصنع فى المنطقة هذا وتعد أسبانيا ا لكبر

مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطْئ الموريتانية في أوروبا لتصدر لدول المنطقة مضافة بعد التصنيع ولعل هذا ما دفع جريدة الحياة اللندنية إلى القول بأن المنطقة تخسر سنويا عشرة ملايين دولار نتيجة غياب أية استراتيجية للتكامل بينها والاعتماد على الاتحاد الأوربى فى التسويق والإنتاج .

– التماثل للمنتجات السلعية بين دول الاتحاد :–

مما جعلها تنافس بعضها البعض نظرا لسياسة الإحلال محل الواردات التى قامت على أساسها عجلة التصنيع حيث أفقدت سياسات الحماية منتجات المنطقة الجودة والمواصفات الدولية فمثلا لا يتجاوز حجم التجارة البينية بين الدول العربية بصفة عامة خلال الفترة ما بين 1994–2000 (28 مليار دولار وهو ما يمثل 9،1٪من إجمالي التجارة العربية في حين استقر متوسط التجارة البينية عند حوالي 8،7٪في الصادرات و9،4٪من إجمالي الواردات وقد تم توقيع اتفاق ثنائي لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوربي بوحدةدول المغرب العربي فرادىبدأ من تونس في يوليو 1995 ثم المغرب فبراير 1996 ودخل حيز التنفيذ في مارس 2000 حيث ساد التنافس بين دول المغرب العربي على الحصص والمساعدات الفنية والتأهلية وهو ما اضر موقف جميع دول الشمال الإفريقي إذ اضطرت مصر لتوقيع اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوربي في يناير 2000 تهدف لإقامة منطقة حرة خلال 12 سنة كما وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في نفس السنة في حين ترتبط موريتانيا باتفاقية تسمح للبواخر الأوربية بالصيد في مياهها الإقليمية دون التقيد بالشروط التي فرضتها بعض دول المنطقة هذا وبعض ان تعرضنا لمقومات التكامل وتحدياتجدر بنا أن نتعرض لبعض المقترحات لتفعيل التكامل

– التكامل المقصود ليس مقصودا منه التعاون التجاري وحدة بل يهدف

للتعاون الشامل بقصد إيجاد تعديلات هيكلية في سياسات جميع بلدان الشمال الأفريقي بما في ذلك السياسات الخارجية عبر إقامة سياسة موحدة مع التركيز على الدبلوماسية الشعبية وتفعيل دبلوماسية القمة وتنسيق كافة السياسي ات الثقافية والمصرفية والتجارية والنقدية مما يستدعي التأسيس لتفاهم سياسي واسع لاسيما أن الظروف التي دفعت لإنشاء هذا الاتحاد التكاملي لا زالت قائمة ، بل وتتعزز مع مرور الوقت مما يتطلب توسيع الاتحاد المغار بي ليشمل مصر بثقلها السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والشعبي وهو ما سيعزز من قدرات الاتحاد ويقوي موقعة التفاوض والسباق الدولي والإقليمي والقاري .

وعليه فقد أشار البعض لعدد من المقترحات في سبيل تعزيز التكامل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وذلك على النحو التالي :-

أ/ في المجال السياسي ويري البعض الآتي :-

1- القضايا التكاملية يجب أن تكون بعيدة عن الخلافات السياسية الفنية وتوسيع الاتحاد المغربي ليضم جميع دول الشمال الأفريقي وعلي رأسها مصر بثقلها السياسي والقاري نظرا لوحدة التحديات وتعزيز التعاون في المجالات كافة وتفعيل دور المجتمع المدني لما أصبح له من دور فاعل في أية عملية تكامل مما يستدعي دعمه وإعطاءه مساحة من حر ية الحركة والمبادرة والعمل على المستويين الدولي والإقليمي وتقديم تنازلات فطرية لصالح التكامل الإقليمي إذا يسعي النظام الإقليمي إلى تحقيق قدر من التكامل مما يحقق التنمية في المنطقة .

2- إنشاء منتدى للشباب العربي الأفريقي للتواصل ووضع رؤية متكاملة لسبل تفعيل اتحادات التكاملية بما فيها إتحاد المغرب العربي وتحقيق التكامل المنشود بينها وتلمس الحلول للتحديات المطروحة أما م شعوب الاتحاد ومد جسور التواصل بين جميع المنظمات المهتمة بالتكامل والتعاون داخل القارة

والمنطقة العربية فالوضع الحالي لتجارب التكامل في المنطقة عائد بالأساس إلى كون هذه التجارب تبين منها فوقيا يلغي أي دور للشباب والمثقفين مما أثر بالسلب على هذه التجارب .

3- وضع آليات تضمن تفعيل القرارات غير متابعة التصديق للاتفاقيات الموقعة ودراسة العقبات وتقديم الحلول وإعطاء صلاحيات واسعة للأمانة وتمكينها من إنشاء جهاز إقليمي فوق قطري له سلطات واسعة بدءا من دراسة واقتراح المشاريع وانتهاء بالتقرير والتنفيذ والمتابعة وتفعيل لمؤسسات المغاربية حتى يمكن تحقيق التكامل الإقليمي المنشود في ظل تجاوز حساسيات الماضي وكما حدث في الاتحاد الأوربي وتغليب منطق العقل ومساحة الحوار على منطق الاقتصاد وجوّ الدكتاتورية .

ب- المقترحات في المجال الثقافي : ويمكن تلخصيها كما يراها البعض في الآتي .

1- نشر ثقافة التكامل وإيجاد بنية معرفية تكاملية وتنسيق المناهج وإقامة دورات للباحثين تؤهلهم للمساهمة في وضع رؤية مشتركة حول سبل تجاوز الاتحاد لحال التجزئة وتقديم المنح الدراسية في مختلف الجامعات والمعاهد وتبادل الأساتذة وإقامة ندوات ودورات تدريبية للشباب في مختلف الإقليم والتجمعات وإنشاء مؤسسة للتبادل الثقافي والفكري وإقامة برامج للتعاون الجماعي .

2- إنشاء رابطة مؤسسة بين الباحثين وذلك لتجسيد التواصل وخلق رؤية مشتركة لتحقيق التكامل في الاتحاد بمفهومه الشامل باعتباره المخرج من التداعيات السلبية للوضع الراهن .

3- إنشاء مركز إقليمي للدراسات المستقبلية يقوم على دراسات الواقع

الإقليمي والدولي وسبل تحقيق التكامل بين دول الاتحاد والذي أصبح حتميًا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ووضع وتدريس مقررات حول التكامل الإقليمي ويمكن لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية للتربية والثقافة والعلوم وبعض البرامج والمراكز الأخرى أن يكون نواة لهذه البرامج لما يتوافر لديها من كوادر ومؤهلات عملية وبشرية .

ح- للمقترحات في المجال الاقتصادي :- ويمكن تناول أهم المقترحات في النقاط التالية :

1- وضع إستراتيجية شاملة للتكامل داخل الاتحاد تحقيق اتحادا كاملا بين جميع دول شمال أفريقيا في ظل حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والتبادل التجاري وحرية النشاط الاقتصادي والنقل والترانزيت والأخذ بمفهوم متطور للتكامل القاري يستوعب المتغيرات الدولية ويشمل جميع الإقليم مما يقتضي ضبط إيقاع التريجات الثنائية والإقليمية ووضع خطوات عملية للتحول إلى بناء قاعدة موحدة لتنمية اقتصاد مشترك عبر إقامة صناعة تكاملية وإقامة منطقة استثمارية ووضع برنامج للنهوض بالقدرات التكنولوجية وإقامة مشاريع موحدة لإنتاج خدمات الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية والنهوض بالأبحاث وتطبيقات الهندسية الحيوية وأبحاث المستحضرات الدوائية وتطوير مصادر الطاقة البديلة .

2- تبني سياسات بديلة للسياسات العمودية للتطوير وسيمكن التعجيل بإطلاق المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية من تمويل المشاريع المشتركة وتشجيع الانفتاح على جميع دول الاتحاد والقارة بدلا من السياسة العمودية للتطوير حيث تستحوذ أوربا على 90٪ من صادرات المصانع التونسية والتي يشكل النسيج والملابس الجاهزة 70٪ منها وتوجد حاليا تحديات كبيرة من الصادرات الصينية إلا أن المنطقة تظل لها ميزة نسبية علي صعيد كلفة التطوير ومدة وصول المنتج التي تصل إلى أكثر من ثلاثة أشهر للمنتجات القادمة من

الصين مما يمس التحديد في مجال الموصفة في حين لا تتجاوز أسبوعين بالنسبة لدول المنطقة وينتظر أن يساهم في المصرف كل من الاتحاد الأوربي واليابان لإطلاق مشروع مارشال جديد لتنمية المنطقة .

مع ملاحظة أنه للحصول على تنمية في المنطقة العربية ككل لابد من زيادة معدلات التنمية السنوية إلى 7٪ وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة30٪ لتصل إلى 210 مليارات دولار بدلا من 140مليار دولار حاليا وإعطاء ميزة نسبية للبلدان الأقل نموا ودعم التبادل بين دول الأقليم مما يمكنها من اتخاذ التدابير اللازمة لفتح أسواقها أمام التجارة البينية ووضع برنامج زمني محدد لمزيد من التنسيق والتكامل بينها في المديين المتوسط والبعيد لإقامة اتحاد جمركي مما يزيد من إمكانيات المنطقة التفاوضية مع الاتحاد الأوربي و استكمال شبكة الطرق البرية والبحرية التي تربط بين دول المنطقة وبينها وبين جيرانها .

3- تفعيل دور الفرق التجارية والصناعية والقطاع الخاص للضغط لإزالة كل العراقيل التي تعترض التكامل وتعزيز التبادل التجاري البيئي وإقامة بنوك تجارية مشتركة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير ووضع البني الأساسية اللازمة لتشييد التكامل بين دول المنطقة والقارة بما في ذلك التنسيق بين النظم المصرفية وإقامة صناعات ومشاريع تكاملية مشتركة تجمع مكونات من دول عديدة مما يعزز التبادل التجاري على المديين المتوسط والبعيد وتحقق التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين ووضع قاعدة بيانات حول فرص إمكانيات التكامل وتوحيد التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمارات البيئية .

4- إقامة سوق مشتركة تمكن من تسهيل حرية انتقال الأشخاص والبضائع كما هو الحال في الاتحاد الأوربي حالياً وتحقيق التكامل الإستراتيجي بين كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية مما يساهم في تفعيل التكامل الشامل وتحقيقه بين

كافة القطاعات الإنتاجية ووضع إليه موحدة لتسهيل الدفع بالعملات المحلية المغاربية وإقامة شبكة بنوك لتوحيد السعر وتسهيل الدفع كخطوة أولي نحو توحيد العملات كما هو الحال في الاتحاد الأوربي .

5- القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدي جميع الأطراف ووضع قاعدة بيانات تمكن من التعرف على فر ص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع دول الأقاليم والمناطق ومع ملاحظة أن معدل الاستثمارات البيئية العربية بصفة عامة لم يتجاوز خلال الفترة ما بين 1985-2001 مليار دولار سنويا مما يقتضي تفعيل آلية التواصل بين رجال الأعمال والمستثمرين وإيجاد قاعدة بيانات حول فرص وإمكانيات التكامل في المنطقة .

والخلاصة كما يشير البعض أن التكامل في المحصلة النهائية سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية طويلة المدى له صيغة وظيفية باعتباره يقوم على التعاون والتنسيق مما يمكن من القضاء على الصراعات وعدم الاستقرار ويحقق التنمية المنشودة وعليه أصبح التكامل يفرض نفسه في سياق دولي تسوده التكتلات العملاقة حيث الاتحاد الأوربي في الشمال والتكتلات الاقتصادية الأفريقية الأخرى في الجنوب وهو ما يطرح على الاتحاد المغاربي تحديات لابد لمواجهتها من التكتل والاندماج والتكامل في إطار أشمل يضم جميع دول الشمال الأفريقي على غرار الاتحاد الأوربي الذي توسع من 12 دولة عام 1992م إلى 25 دولة حاليا مما جعل منه عملاقا على الحدود الشمالية للقارة الأفريقية .

وهو ما يستدعي التكامل بين دول المنطقة لمسايرة المتغيرات الدولية فالتكامل بين دول المنطقة يعتبر إحدى الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعترض سبيلها وإحلال منطق التفاهم والتعاون محل الصراع وهو

ما يستدعي اتخاذ خطوات عملية جادة نحو تحقيق التكامل المنشود عبر إشراك المجتمع المدني لتحقيق التكامل المطلوب بين الشعوب والأمم ومد جسور التواصل بين منطقة الشمال الأفريقي وباقي التكتلات الاقتصادية الفرعية في القارة وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة الانطلاق من مبدأ شمولية التكامل باعتباره يسعي بالأساس لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية وذلك عبر تطوير شبكات التنمية الأساسية المادية والمعرفية وتطوير الأطر المؤسسة للتكامل الإقليمي والنظر إلية في إطار أشمل عربي أفريقي لا ينفصل عنه ولا يمثل بديلا له وإنما خطوة صحيحة على طريق التنمية الشاملة والتكامل المنشود كما نؤكد أيضا على ضرورة إنشاء قاعدة بيانات موحدة في مختلف المجالات وربطها مع بعضها البعض في شبكة واحدة موحدة واستخدامها في دعم المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار ودعم مشروعات تعزيز التكامل في القارة الأفريقية .

ونؤكد كذلك على ضرورة القيام بالدراسات اللازمة لتحديد وإنشاء مشروعات تنموية مشتركة تجمع بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة لدي جميع الأطراف والتعرف على فرص وإمكانيات الاستثمار والتبادل التجاري بين جميع الأقاليم والمناطق داخل القارة وإقامة مؤسسات مالية تساند المشاريع التكاملية المشتركة وأسواق مالية إقليمية تتكامل مع بعضها البعض على المستوي القاري .

– وفي إطار علاقة الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) يتضح لنا أنه رغم اختلاف مواقف دول الشمال الأفريقي تجاه المبادرة ومدي دعمها للمبادرة إلا أنه يمكن القول أن دول الشمال الأفريقي مازال أمامها الكثير لتفعله لإثبات دعمها للمبادرة وجديتها في التعاون مع الجهود الأفريقية المشتركة لتنمية القارة والرد على المزاعم التي يثيرها البعض من اتخاذ موقف هذه

الدول من المبادرة للتشكيك في الهوية الأفريقية لتلك الدول .

ومن الواضح أن الجهد المطلوب لدعم المبادرة في دول الشمال الأفريقي لابد ألا يقتصر على الجهد الفردي فقط وإنما يشمل أيضا الجهد الجماعي بمعني أن دول الشمال الأفريقي الداعمة للمبادرة عليها أن تحاول التنسيق مع الدول الأخرى ودفع الدول التي تخلفت عن مسيرة العمل الأفريقي المشترك وأهمها المغرب لتجاوز علاقاتها مع دول القارة والمشاركة في المبادرة والاستفادة مما تطرحه من فرص في الوقت ذاته .

ومن ناحية ثانية فأن دعم المبادرة لا يتوقف على مجرد الإعلان عن تأييدها أو استضافة المؤتمرات الخاصة أو حتى تقديم الدعم المالي لتمويلها إنما يتطلب الالتزام بمبادئها خاصة ما يتعلق بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وهو ما يضع حكومات ودول الشمال الأفريقي أمام مسئولية أكبر وقصور هذه الدول في الالتزام بهذه المبادئ يفتح الباب للداعيين إلى استبعادها من هذا الإطار التنموي فعلي سبيل المثال عبر عدد من المحللين عن قل قهم من أن تلعب ليبيا دورا في مبادرة النيباد التي تدعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد بل إن القلق امتد لبعض القادة الأفارقة الداعمين للمبادرة فقد نقل عن الرئيس النيجيري تصريحه إذا كانت ليبيا سوف تنخرط في المبادرة فعليها الالتزام بمبا دئها كما عبرت منظمات حقوقية عربية عن القلق ذاته مشيرة إلى أن انضمام ليبيا إلى اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات المبادرة يثير الشكوك حول جدية الدول العربية في الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد وقد يضعف التأييد الغربي للمبادرة وتمتد هذه الدعاوي أحيانا وإن كانت أقل انتشارًا وبروزا إلى مصر والجزائر خاصة لدورهما كدولتين مؤسستين للمبادرة وإن كانت تلك الانتقادات المتعلقة بعدم الالتزام بمبادئ المبادرة لا توجه إلى دول الشمال الأفريقي وحدها إلا أن هذه الدول مدعوة كغيرها من الدول إلى تأكيد التزامها بتلك المبادئ وقد تشجع التحولات

والإصلاحات الأخيرة في مصر والجزائر على تأكيد هذا الالتزام .

وعلي المستوي الإقليمي تواجه دول الشمال الأفريقي تحد ثالثً ا إلا وهو تفعيل التجمع الإقليمي الذي يجمع معظم هذه الدول وهو اتحاد المغرب العربي كأحد التجمعات الموكل إليها تنفيذ مشروعات مبادرة النيباد فمن بعد تفاقم خلافها مع الجزائر بالإضافة إلى ضعف الآمال الليبية من دعم دول الاتحاد لليبيا في مواجهة المقاطعة الغربية لها وإذا كان التفاهم الذي بدأت تلوح بوادره بين المغرب والجزائر والتقارب الليبي الغربي قد يدفع إلى تفعيل الاتحاد فإن هناك أسسا أخرى يحتاج إليها هذا التفعيل من قبيل دعم قدراته ووضع هدف تنمية التعاون الاقتصادي على صدر أولوياته ومن ثم فدول الشمال الأفريقي مدعوة على المستوي الرسمي وغير الرسمي إلى مواجهة التحديات أنفه الذكر وتفعيل دورها الفردي والجماعي في مبادرة النيباد ويتطلب هذا التفعيل اتخاذ عدة إجراءات أهمها تفعيل دور الأعلام في التوعية بأهمية المبادرة وعقد الند وات والحوارات بين الأجهزة التنفيذية الرسمية والقطاع الخاص في كل دولة وبين دول الشمال الأفريقي وغيرها من الدول الأفريقية لمناقشة كيفية الاستفادة منها وتشجيع الدراسات المعرفية بهذا الموضوع وإنشاء مراكز أبحاث عملية في بعض الدول الأفريقية لدعم تنفيذ أهدافها وعقد مؤتمرات لمناقشة تدعيم دور الشمال الأفريقي في المبادرة وإنشاء إدارة متخصصة في الشئون الأفريقية لتفعيل تنفيذها في كل وزارة ومنتدى يجمع عناصر رسمية وغير رسمية لدفع المشاركة الفعالة فيها والمشاركة الفعالة في الآليات الطوعية للمبادرة .

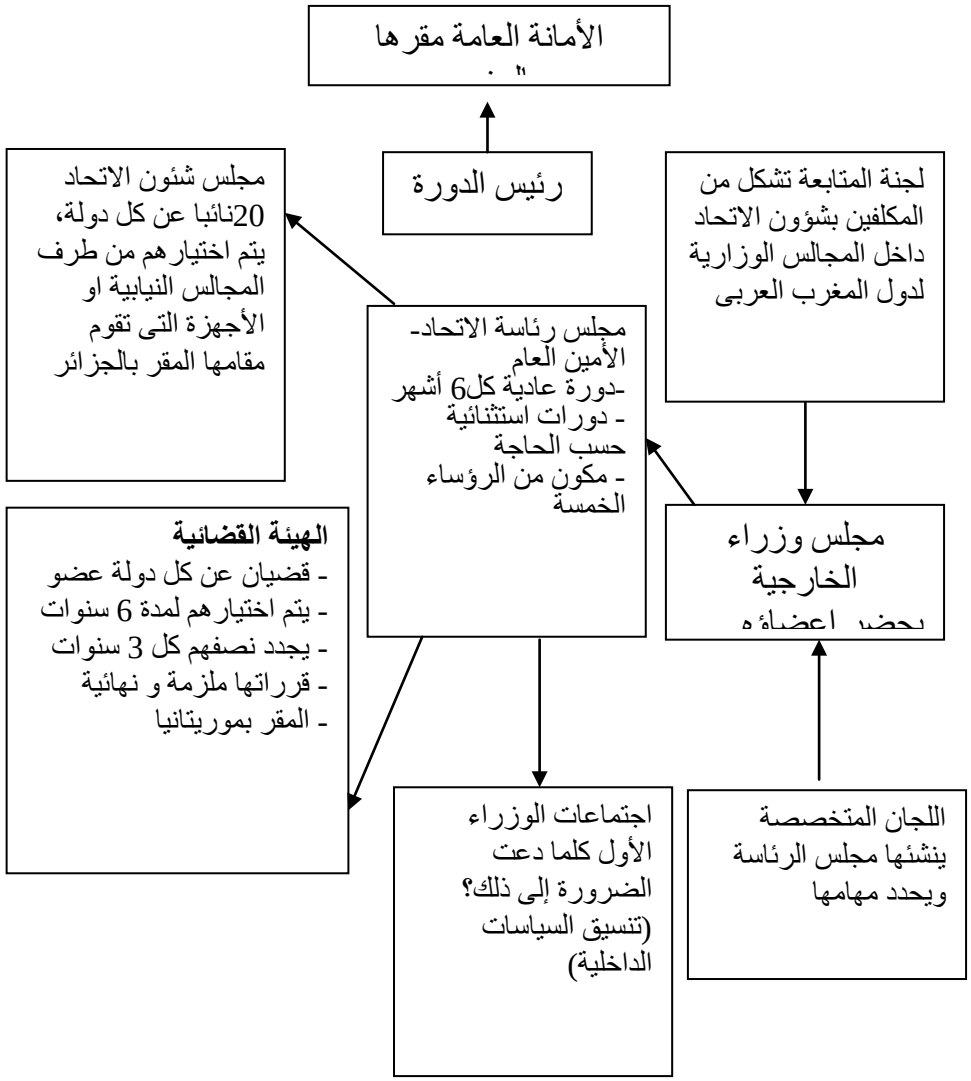
الأمانة العامة مقرها
رئيس الدورة
مجلس شئون الاتحاد 20نائبا عن كل دولة، يتم اختيارهم من طرف المجالس النيابية او الأجهزة التى تقوم مقامها المقر بالجزائر
لجنة المتابعة تشكل من المكلفين بشؤون الاتحاد داخل المجالس الوزارية لدول المغرب العربى
مجلس رئاسة الاتحاد- الأمين العام -دورة عادية كل6 أشهر - دورات استثنائية حسب الحاجة - مكون من الرؤساء الخمسة
مجلس وزراء الخارجية
الهيئة القضائية
- قضيان عن كل دولة عضو
- يتم اختيارهم لمدة 6 سنوات
- يجدد نصفهم كل 3 سنوات
- قرراتها ملزمة و نهائية
- المقر بموريتانيا
اجتماعات الوزراء الأول كلما دعت الضرورة إلى ذلك؟ (تنسيق السياسات الداخلية)
اللجان المتخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها

المبحث الثاني

التفاعلات التعاونية التكاملية في وسط وغرب القارة الإفريقية

1- السيماك (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط أفريقيا (CEMAC)

- تمهيد :-

قامت بعض الدول الأفريقية بتوقيع معاهدة لإنشاء اتحاد جمركي واقتصادي MDE في يونيو 1959 وضم في عضوي ته كلا من جمهورية أفريقيا الوسطي اللكونغو الجابون تشاد ثم انضمت الكاميرون في عام 1961 وقد تم توقيع أتفاق لإقامة الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا MDEAC بين هذه الدول الخمس في الثامن من ديسمبر 1964 بهدف تعزيز سبل التعاون بين هذه الدول ثم إنضمت غينيا الاستوائية ليصبح عدد الدول الأعضاء في هذه الاتحاد ست ة دول (الكاميرون ، الكنفر ، جايون ، غينيا الاستوائية ، أفريقيا الوسطي تشاد ، ويقدر تعداد سكان الاتحاد بما يقرب من خمسة وثلاثين مليون نسمة .

* هذا ويعد الاتحاد من أقدم الاتحادات التجارية في القارة الأفريقية التي واجهت العديد من الصعوبات والتي كان من أهمها الأزمات الاقتصادية المتتابعة في السنوات من 1980-1990 مما جعل من الضروري العمل على تعزيز عملية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول السقمن خلال توقيع اتفاق لإقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا CEMAC في 16 مارس 1994 وبدء التفعيل في يونيو عام 1999 بالإضافة إلى استخدام عملية موحدة قابلة للتحويل

وهي الفرنك الأفريقي وتعمل دول السيماك على وضع سياسة مشتركة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة النقل الاتصالات نقل التكنولوجيا استغلال المصادر الطبيعية والطاقة .

وتعتبر الكاميرون من أكثر دول السيماك تعاملا مع مصر من حيث مستويات التبادل التجاري، حيث بلغت الصادرات المصرية للكاميرون 6.56 مليون دولار وذلك خلال عام 2002م ثم تراجعت بنسبة 40٪ لتصل إلى 2.88 مليون دولار خلال عام 2004 في حين بلغت الواردات المصرية من الكاميرون 0.60 مليون دولار خلال عام 2003 ثم انخفضت لتصل إلي0.20 ملون دولار خلال عام 2004م .

- أهداف تجمع السيماك :-

يهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا دفع عملية التكامل فيما بين هذه الدول وتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء وذلك من خلال الآتي :-

- تعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية بين شعوب الدول الأعضاء .
- إلغاء معوقات التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد .
- التعاون في إعداد برامج للتنمية والمشروعات الصناعية والأنشطة الاقتصادية .
- توحيد السياسات والتشريعات داخل الدول الأعضاء .
- وضع إدارة مالية موحدة داخل الاتحاد .
- تفعيل القواعد المنظمة – للسياسات القضائية .
- إقامة سوق حقيقي أفريقي مشترك .

لتحقيق أهداف اتحاد CEMAC فقد تم الاتفاق على وضع جدول ومني من خلال ثلاثة مراحل يتم تنفيذ كل مرحلة في حدة أقصاصا خمس سنوات وذلك من تاريخ دخول الاتفاقية خير النفاذ .

ومن أهم بنود الاتفاقية المنظمة لاتحاد السيماك CEMAC

– تحرير التبادل في السلع داخل السيماك ونصت الاتفاقية المنظمة للاتحاد على إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وكذلك التخلص من أية إجراءات تقيدية أخرى تفرض على واردات أو صادرات المنتجات ذات منشأ السيماك والعمل على إنشاء اتحاد جمركي بين دول السيماك تمهيدا لإقامة سوق مشترك يتضمن حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد داخل دول السيماك وأيضا يضمن حرية تبادل المواد الخام ذات منشأ الدول الأعضاء في الاتحاد وإعطائها من جميع الرسوم والضرائب عند دخولها أو خروجها من الاتحاد .

أما عن التعريفة الخارجية التي يتم العمل بها يتم فرض 5٪ على السلع الأساسية 10٪ على المواد الخام والسلع الرأسمالية .20٪ على السلع الوسيطة (نصف المصنعة 30.2٪ على السلع الاستهلاكية تامة الصنع .

– بعض الرسوم الأخرى المطبقة داخل الاتحاد رسوم حمائي وهي رسوم ذات أثر مماثل مؤقته تفرض على بعض السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية ولمدة أقصاها ثلاث سنوات ولا تتعدي نسبة 30٪ وذلك بالاتفاق بين دول السيماك واللجنة المختصة .

– TPC :– وهي تعرفته تفضليلة للاتحاد وهي موحدة بين الدول الأعضاء وتعتبر رسوم قيمية أو قطعية وتطبق داخل الدول الأعضاء على المنتجات الصناعية ذات منشأ أي دولة من دول الاتحاد ولا يمنع تطبيق هذه الرسوم خضوع

تلك السلع لضربية المبيعات أو لرسوم الإنتاج التي يتم تطبيقها على المنتجات المماثلة سواء ثم استيرادها أو تصنيعها محليا ويتم تحديد هذه الرسوم من خلال اللجنة المتخصصة ويؤخذ بأحكام قانون الجمارك في حالة حدوث أي خلال بشأن وضع هذه الرسوم .

- TCA :- وهي ضربية المبيعات تطبق داخل اتحاد السيماك منذ أول يناير 1993 على الوجه التالي :-

1- إعفاء المعدات والسلع ذات الأهمية الخاصة داخل الدلو الأعضاء من ضريبة المبيعات .

2- تطبق هذه الضريبة بنسب تتراوح من صفر حتى 8٪ على كلٌّ من اللحوم والدواجن والألبان ، الخبز ، الأرز ، محضرات غذائية للأطفال الكتب ماعدا الكتب الدراسية .

3- تطبق هذه الضريبة بنسب عادية تتراوح من 10٪ حتى 18٪ على باقي السلع والمنتجات .

رسوم وضرائب التصدير :- وهي جملة الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المصدرة من أراضي أيّ دولة عضو في الاتحاد بعد إجراء المشاورات الثنائية أو المتعدد الأطراف لتحديد مقدار الرسوم المطبقة على المنتجات ألمشابهه ويجب ان ترفق شهادات المنشأ بهزة السلع المصدرة

6- قواعد المنشأ :- تعتبر الحيوانات الحية التي تولد وتربي داخل الاتحاد والمنتجات النباتية التي تزرع وتحصد داخل الاتحاد وكذا المنتجات المعدنية المستخرجة من أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد أو من المياه الإقليمية للدولة منتجات ذات منشأ الاتحاد بالإضافة إلى ما سبق تعتبر المنتجات المتحصل عليها كليا داخل أيّ دولة من الدول الأعضاء أو المنتجات التي تم تطبيعها داخل أراضي

أي من الدول الأعضاء ذات منشأ السيماك على المنتجات المتمتعة بمنشأ الاتحاد أن تكون مصحوبة بشهادة منشأ يتم توثيقها من قبل السلطات المختصة بالجمارك داخل الدول الأعضاء ،وفي حالة نشوب أي خلاف بين الإدارات الجمركية المعنية يخضع هذا الخلاف للتحكيم من قبل اللجنة المختصة .

*- وبعد ان تعرضنا للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا CEMAC

نعرض في جدول مرفق علاقات التبادل التجاري بين مصر ودول اتحاد السماك في إطار تعرضنا لخصوصية العلاقات التجارية بين مصر والتجمعات الاقتصادية في القارة.

علاقات التبادل التجاري بين مصر ودول اتحاد السيماك

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	3.2	7.3	5.3	4.5	7.7
معدل التغير ( )		(127)	- (27)	- (16)	(72)
الواردات المصرية	0.6	0.8	0.8	0.6	0.4
معدل التغير ( )		(33)	(0)	- (25)	- (33)
الميزان التجاري	3	7	5	4	7

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وقد قامت مصر بصياغة اتفاق تجارة حرة مع تكتل السيماك على غرار الاتفاق الموقع مع دول الأيموا وفي انتظار تحقيق خطوات إيجابية في هذا الشأن .

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد :www.cemac.net

- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS (إيكاس) :-

- نشأة الجماعة :- في مؤتمر القمة الذي عقد في ديسمبر عام 1981 قرر قادة الاتحاد الجمركي والاقتصاد لدول وسط أفريقيا الموافقة من حيث المبدأ على تكوين جماعة اقتصادية أكبر لدول وسط أفريقيا ECCAS الجماعة التي تأسست في 18 أكتوبر عام 1983م بواسطة أعضاء ال MDEAC وأعضاء الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمي CEPCL وهي بورد روا ندام زائد (الكونغو الديمقراطية حاليا) وسادتومي وبر نسيب أما أنجولا فقد ظلت مشتركة بصفة مراقب حتى عام 1999 عندما أصبحت كاملة العضوية .

هذا وتضم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في عضويتها كل من أنجولا – بورد ندي - الكاميرون – جمهورية أفريقيا الوسطي – تشاء – جمهورية الكونغو الديمقراطية – جمهورية الكنغو غينيا الاستوائية – جابون – رواندا – ساوتومي دير نسيب .

أهداف الجماعة :

- تهدف الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تحقيق أكبر قدر من الاستغلال ورفع مستوي المعيشة لسكانها والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال التعاون المشترك أما غايتها العظمي فتمثل في تأسيس السوق الأفريقية المشتركة أفريقيا .

الهيكل التنظيمي للجماعة :

- يتكون الهيكل التنظيمي لدول الجماعة من :-

- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

- مجلس الوزراء .

- الأمين العام ويتم انتخابه كل أربع سنوات بالإضافة إلى ثلاثة مساعدين .

- محكمة العدل .

- اللجنة الاستشارية .

إنجازات الجماعة :

- عقدت الجماعة مؤتمر القمة الثاني غير العادي في ليبر فيل في السادس من فبراير عام 1998م برئاسة رئيس بوروندي «بيربويويا » بهدف تفعيل أنشطة ال ECCAS والتي كانت اجتماعاتها معلقة منذ عام 1992 نتيجة لعدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكات العضوية .

هذا وقد كرس رؤساء الدول والحكومات جهودهم في مؤتمر القمة لإحياء المنظمة وإنجاحها كما أكد رئيس وزراء أنجولا أن بلاده سوف تصبح عضو كامل العضوية حيث كانت أنجولا مشتركة بصفة مراقب منذ تأسيس الجماعة .

هذا وقد وافقت القمة على ميزانية تقدر بعشرة ملايين فرنك فرنس لعام 1998م كما طالب الأمين العام الحصول على مساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لتقييم أنشطة السكرتارية وكذا تقييم أنشطة الدول الأعضاء وهيكل الأجور للعاملين بالسكرتارية .

كما عقد اجتماع عادي لمجلس الوزراء لدراسة التوصيات التي قدمت عن طريق الـ MNECA كما تم بحث إمكانية تطوير الهيكل الإداري للمنظمة مع إعادة النظر في مساهمات الدول الأعضاء وقد طالب مؤتمر القمة دول الإقليم

بإيجاد حلول سلمية ونهائية لمشكلاتهم السياسية وطالب الرئيس البور وندي الدول الأعضاء رفع الحصار المفروض على دولته وهو المر الذي أيدته الدول الأعضاء هذا ومما يجدر الإشارة إليه أنه خلال حفل تنصيب الرئيس الجانوني عمر بونجو في 21 من عام 1999م عقد مؤتمر قمة مصفر للإيكاس حيث ناقش المؤتمر المشكلات المراتبطة بعمل المنظمة كما استحدث منصب نائب الأمين العام الذي تولته أنجولا والتي انضمت إلى عضوية المنظمة في هذه القمة .

كما عقد مؤتمر قمة للجنة الاستثمارية العليا للأمم المتحدة بشأن قضية الأمن في وسط أفريقيا في ياوندي في الفترة من 20-26 فبراير عام 1999م وقررت الدول الأعضاء إنشاء منظمة لدعم وحفظ السلام والأمن في وسط أفريقا – أطلق عليه رسم « مجلس السلام والأمن لوسط أفريقيا وفي 24-25 يونيو 1999 استضافت مالادي مؤتمر قمة للايكاس والجماعة النقدية والاقتصادية لوسط أفريقيا وكانت قضايا الاقتصاد والأمن الإقليمي على رأس جدول أعمال القمتين .

* وفي يناير استضافت الجابون مؤتمر حفظ السلام الإقليمي والذي عقد بهدف زيادة قدرة دول الأيكاس في مجال حفظ السلام وإدارة ومنع النزاعات وفد صدر عن المؤتمر ما عرف برنامج الجابون الذي مثل تطبقا مباشرا لمفهوم البرنامج الفرنسي إليه حفظ السلام في أفريقيا RECAM وفي من يونيه عقد أيضا مؤتمر قمة غير عادية لكل من منظمتي ECCAS وCEMAC كما أقرب المنظمات برنامجا للتعاون فيما بينهما .

3- التكتلات الاقتصادية في غرب أفريقيا :-

أ- الأيموا الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا :-

- قامت سبعة دول أفريقية بتوقيع معاهدة إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي لغرب أفريقيا يناير 1994 وهذه الدول هي (بين ، بوركينافاسو ، ساحل العاج ، مالي ،

النيجر ، توجو ثم انضمت غينيا بيساو سنة 1997 ليصبح عدد الدول الأعضاء في اتحاد الأيموا ثماني ، الجديد مركزي إقليمي للأيموا ومركز الس نغال وذلك في إطار اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء .

ونحو 29.488 مليار دولار بلغ حجم تجارة دول الأيموا مع العالم عام 2003 ما يقرب من 6 مليار بإجمالي صادرات يقدر ب 7.4 مليار دولار وإجمالي واردات بنحو 9 مليار دولار وتم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا في أول يوليو 1996 بهدف في 1/ 1/ 2000 إلى الأعضاء التام للسلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل (تم بالفعل تبادل السلع معناه من الرسوم من 1/ 1/ 2000م .

– هذا وبهدف الاتحاد والاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إلى تحقيق المساواة بين الدول الأعضاء لتحقيق التكامل الاقتصادي لمواجهة التجدي دات التي تفرضها العولمة وتنص الاتفاقية المؤسسة على إزالة كافة القيود الكمية وكأنه أشكال العوائق غير الجمركية والحظر وكذا التخلص أيه إجراءات تقيدية أخرى تفرض على إرادات أو صادرات المنتجات ذات منشأ لإيموا .

– يخضع نظام التبادل التجاري داخل دول الأيموا للأعضاء الجمركية من الرسوم الجمركية الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع من المواد الخام والمنتجات اليدوية التقليدية والمنتجات الصناعية المتمتعة بمشا الدول الأعضاء .

أما بالنسبة لقواعد التبادل التجاري بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي فإنه يتم التعامل الخارجية الموحدة وذلك من يناير بصرف النظر عن المنفد الجمركي الذي يتم إدخال السلع منه وفي هذا السياق يتم فرض (صفر ٪) على السلع الأساسية و 5٪ على المواد الخام والسلع الرأسمالية 10٪ على السلع الوسيطة

و20٪ على السلع الاستهلاكية قامة تضامن الاتحاد بنسبة 1٪ على وارداتها من السلع وذلك من أول يناير .

وفي إطار العلاقات التجارية بين مصر والأيموا نتعرض لآخر موقف تفاوض بشأن إبرام اتفاق تجارة حرة بين الجانبين وذلك على الوجه التالي :

– تم التوقيع على أتفاق مبدئي إطاري بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا (الأيموا) والذي يضم بوركينافاسو ، مالي ، توجو ، الكوت ديفوار ، غينيا بياو السنغال ، النيجر ، وبين الجانب المصري وذلك في يونيو 2004 وبعد هذا الاتفاق الإطاري مرحلة أولي لا يرام اتفاق تجارة حر واستثمار .

– ومن أهم أهداف هذا الاتفاق الإطاري الوصول إلى مدة أقصاها عامين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق الإطاري وتقوية وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية وتشجيع التبادل الحر للسلع والخدمات الاهتمام بقطاع الخدمات .

– ويمكن القول إن عقد اتفاق حرة مع الأيموا لابد وأن يعود بالنفع على الجانب المصري للأسباب الآتية .

– إمكانية فتح أسواق الأيموا أمام قطاع الصادرات المصرية وتتمثل في الأسمنت بورتولاند ، الأرز وكسارة الأرز ، أدوية الطب البشري زيوت ومحضرات الصناعات الغذائية ، الصناعات الكيماوية ، الصناعات الهندسية ، وسائل النقل الأدوية والأمصال ، مواد البناء ، الحديد والصلب ، المنتجات النسجية ، الملابس السجاد .

– كما يمكن أن يحدث قدر من التحول التجاري إلى السوق المصري للوفاء باحتياجات السوق المحلي من المواد الخام مثل الأخشاب ، المعادن ، المواد

الخام الزراعية التي تدخل في الصناعات التي يتم توجيه جزء منها للتصدير أوليس لها بديل محلي مثل (البن ، الكاكاو) حيث تتمثل الواردات المصرية من الأيموا في الخشب ، اللحوم ، البزور ، المتنوعة ، البن ، الكاكاو) .

– يمكن الاستفادة أيضًا من كون دول الايموا دول تتلقي منح من العديد من الدول المانحة وتسعي للنهوض بقطاعاتها الإنتاجية وفي الوقت ذات ه تفتقد إلى الخبرات الصناعية والتجارية اللازمة حيث يعمل معظم السكان في الأنشطة الزراعية البسيطة ومن ثم يمكن لمصر أن تشارك في عمليات التنمية في تلك الدول من خلال نقل التكنولوجيا وسبل الإنتاج المتطورة والعمالة المدربة إلى تلك الدول بالإضافة إلى أن هنالك العديد من المجالات التي يمكن التوسع في الاستثمار فيها في تلك الدول ومن تلك المجالات التعدين والتنقيب ويمكن دراسة إقامة صناعة متطورة للمنسوجات بهدف توجيه إنتاجها للتصدير .

– كما يمكن الاستفادة من تضيف المجتمع الدولي لبعض الدول الأعضاء في الأيموا على أنها دولا نموا حيث يمكن إقامة صناعات هناك تستفيد من المعاملة الخاصة التي تمنحها بعض الدول المتقدمة لتلك الدول مثل الولايات المتحدة التي تقوم بالسماح لها بتصدير ما نتيجة من سلع لا سواق الولايات المتحدة من خلال وإقامة صناعات بتلك الدول .

ويمكن أيضا الاستفادة من سعي دول الأيموا الدخول في شراكة اقتصادية مع الاتحاد الأوربي بحلول عام 2008 EPAREGIONAL ECONOMIC Paztnezohip Agreement في حالة ما إذا كانت الشروط التي سيمن حها الاتحاد الأوربي لتلك الدول أكثر تفضيلا من تلك التي يمنحها الاتحاد الأوربي لمصر في ظل اتفاق المشاركة القائم .

علاقات التبادل التجاري بين مصر والأيموا

جدول يوضح أهم صادرات مصر إلى تجمع الأيموا خلال الفترة (2001-2005) (القيمة بالمليون دولار)

السلعة	2001	2002	2003	2004	2005
الإجمالي	10.8	13.2	17	21.6	56.3
اسمنت كلنكر / بورتولاند		8.15	8.49	10.5	2.32
أرز وكسارة الأرز	6.48	0.44	0.61	4.4	16.5
أدوية أخرى لطلب البشري	1.36	1.62	1.11	0.38	0.41
زيوت ومحضرات تشحيم	0.16	0.2	0.49	0.63	0.28
أحواض غسيل من بورسلين أو صيني	0.46	0.35	0.54	0.39	0.41
فوط وحفاضات للأطفال وورق صحي	0.57	0.28	0.23	0.25	0.5
الصابون	0.01	0	0.32	0.88	0.33

السلعة	2001	2002	2003	2004	2005
فورمابكا وما شابة	0.16	0.08	0.08	0.12	0
بترول خام	0	0	0	0	26.3
متابع أخرى	1.55	2.08	5.09	4.05	8.29

ويتضح من الجدول السابق إستمرار زيادة الصادرات المصرية إلى تجمع الأيموا حيث بلغ نحو 56.3 مليون دولار خلال عام 2005م مقارنة بعام 2001 حيث سجلت قيمة الصادرات نحو 10.8 قيمتهم نحو 16.5 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بعام 2005 بعام 2004 حيث سجل ت نحو 4.4 مليون دولار والجديد بالذكر أنه قد قامت مصر بتصدير بترول خام إلى الكوت ديفوار في 2005 بما قيمته 26.31 مليون دولار وتمثل هذه القيمة أعلي القيم بالنسبة لصادرات مصر إلى الأيموا .

جدول يوضح أهم واردات مصر من تجمع الأيموا
خلال الفترة (2001 2005) (القيمة بالمليون دولار)

السلعة	2001	2002	2003	2004	2005
الإجمالي	3.16	5.46	5.63	6.51	18.1
صفائح خشب للتلبيس عدا الاستواني	0.18	0.48	0.67	0.17	0.55
ورق وورق مقوي مطلي متعدد	0	0.35	0.12	0.54	0.45

الطبقات					
لحوم الضان بعظمها ولحوم أبقار مشفاه	0.33	3.32	0.24	0.17	0.89
دقيق اوسميد	0	0	1.66	2.9	2.83
أسماك مجمدة	0	0.03	0.84	0.11	1.21
منتجات ألبان	0	0.35	0.58	0.22	1.31
فول صويا	0	0	0	0	5.49
سلع أخرى	2.65	0.93	1.52	2.4	5.33

ويتضح من الجدول السابق استمرار زيادة الواردات المصرية من تجمع الأيموا حيث بلغت الواردات المصرية نحو 18 مليون دولار خلال عام 2005م مقارنة بعام 2001 حيث سجلت نحو 3.16 مليون دولار ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات المصرية من ضعف فول الصويا حيث بلغت قيمته نحو 5.49 مليون دولار خلال عام 2005 والذي لم يتم استيراده من قبل .

جدول يوضح تطور الميزان التجاري بين مصر ودول الأيموا خلال الفترة (2001-2005) (القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	10.8	15.3	21.8	25.2	56.3
معدل التغير ( )		(42)	(42)	(15)	(124)
الواردات المصرية	3.2	5.5	5.6	6.5	18.1

معدل التغير ( )		(72)	(2)	(16)	(178)
الميزان التجاري	8	10	16	19	38

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ويتضح من الجدول السابق استمرار وجود فائض في الميزان التجاري لصالح الصادرات المصرية حيث سجل الفائض حوالي 38مليون دولار خلال عام 2005مقارنة بعام2001 والذي سجل الفائض حوالي 8 مليون دولار زادت الصادرات المصرية إلى تجمع الأيموا بنسبة 124٪ خلال عام 2005 مقارنة بعام 2004 والذي سجلت الصادرات حوالي 56.3 مليون دولار كما زادت الواردات المصرية من تجمع الأيموا خلال عام 2005 بنسبة 177٪ مقارنة بعام 2004 والتي بلغت حوالي 6.5 مليون دولار .

- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس)

نشأة المنظمة والدول الأعضاء

تم توقيع معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تعرف اصطلاحا بالأيكواس في مايو 1975م وقد وقعت خمس عشرة دولة على معاهدة الإنشاء واتي تعرف بمعاهدة لاجوس وهذه الدول هي : بنين - بوركينافاسو- توجو- جامبيا- غانا – غينيا – غينيا بيساو – كوت دي فوار – سيراليون – السنغال – ليبريا – مالي – موريتانيا – نيجيريا – النيجر 0

هذا وقد دخلت هذه المعاهدة حيز النفاذ في نوفمبر عام 1976م وانضمت دولة الرأس الأخضر إلى هذه المنظمة في عام 1977م

ومن ثم يمكن القول إن هذه المنظمة تضم دول إقليم غرب أفريقيا

الفرانكفونية والأنجلوفونية على حد سوا ، ويصل عددهم إلى ست عشرة دولة منهم ثماني دول فرانكفونية وخمس دول انجلوفونية ودولتان ليروفونيتان ودولة عربية واحدة انسحبت أخيرا.

وقد كان لنيجيريا الدور الرئيسي في إنشاء هذه المنظمة التي تضم كافة دول الإقليم اذ قامت بجهود ومساعي على المستوي الإقليمي لإقناع الدول بالانضمام لهذه المنظمة وتمثلت هذه الجهود في الحملة الدبلوماسية الإقناع الأدبي وتقديم المنح والإعانات للدول الأكثر فقرا في الإقليم بالإضافة إلى دور الغرفة التجارية النيجيرية في إنشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لغرب أفريقيا اتحاد يضم الغرف التجارية في كل دول إقليم غرب أفريقيا

أهداف المنظمة :

تضمن البند الثاني من معاهدة إنشاء المنظمة على ان الهدف من إنشاء الأيكواس وهو :

1 -تحقيق التعاون والتنمية في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة في مجال الصناعة والنقل والاتصالات السلكية والطاقة والزراعة والعلوم الطبيعية والتجارة والشئون النقدية والمالية والأمور الثقافية والاجتماعية بهدف رفع مستوي معيشة المواطنين

2 -تقدم وثبات المستوي الاقتصادي

3 -تقوية العلاقات ما بين الدول الأعضاء وتحقيق التقدم والتنمية للقارة ككل هذا وقد تم الاتفاق على خمسة بروتوكولات ملحقة بهذه المعاهدة وذلك

بهدف إعطاء مزيد من التفسيرات لإدارة العملية التكاملية وتلا ذلك توقيع العديد من البروتوكولات والبرامج القطاعية الأخرى التي تحدد مجالات من التعاون لم تذكر في المعاهدة .

ومن أهم هذه البروتوكولات : بروتوكول إنشاء صندوق التعاون والتعويض والتنمية وبروتوكول تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة وبروتوكول تعويض الخسائر الناتجة عن العملية التكاملية في إطار المنظمة وبروتوكول خاص بتحديد قواعد المنشأ وبروتوكول خاص برتيبات إعادة تصدير السلع المستوردة داخل المنظمة وبروتوكول حرية حركة الأفراد وهو الإقامة والاستقرار

إما أهم البرامج القطاعية فهي برنامج الاتصالات وبرنامج النقل وبرنامج الخدمات البريدية وبرنامج تنمية القطاع الزراعي وبرنامج تنمية القطاع الصناعي وفي عام 1991 أدرك رؤساء الدول الأعضاء بالأيكواس ضرورة ظهور مراجعة معاهدة المنظمة وإجراء بعض التعديلات على أهداف المنظمة وذلك بسبب ظهور تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية من قبل الدول الأعضاء تجاه التطورات المستقبلية مع وعي هذه الدول بأهمية التوسع في نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي ومن وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على صيغة المعاهدة المنقحة في يونية 1993م إلا أن هذه المعاهدة قد شهدت بعض التأخير في التصديق عليها إذا صدق عليها تسع دول فقط في 23/ 8/ 1995م ولم تصدق كل من الرأس الأخضر وساحل العاج وجامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا على هذه المعاهدة بل إنه في ديسمبر عام 1999م أعلنت موريتانيا انسحابها من المنظمة .

وقد ذكر أن الهدف من إنشاء المنظمة في البند الثالث من المعاهدة المنقحة هو تحقيق التعاون والتكامل من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي في غرب أفريقيا وهو هدف أكثر طموحا ويمثل خطوة أوسع نحو التعاون والتكامل الإقليمي وتتمثل خطوات تحقيق هذا الهدف في التنسيق بين السياسات الاقتصادية المحلية وإنشاء

سوق مشترك واتحاد اقتصادي ونقدي وتبني سياسات موحدة على المستوي الإقليمي في القطاعات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية .

ومن ثم نجد أن هناك سبعة أهداف رئيسية للجماعة تمثلت في :

- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- إزالة جميع القيود الكمية والإدارية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء .
- إصدار تعريفة جمركية موحدة ورسم سياسة تجارية مشتركة للجماعة .
- إزالة جميع العقبات أمام حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) .
- التنسيق بين السياسات الزراعية تمويل برامج التعاون المختلفة .
- التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء .

هذا وقد تضمنت الاتفاقية المنشئة للجماعة برامج زمنية يتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية فعلي سبيل المثال تم تحديد خمسة عشر عاما بعد وضع الاتفاقية ووضع التنفيذ الفعلي لإنشاء اتحاد جمركي ويتم خلال هذه تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية حتى يتم إلغاؤها نهائيا تمهيدا لإصدار تعريفة جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجي .

وفيما يتعلق بالمعاهدة المنقحة للجماعة عام 1993م يونية فقد ركزت بالأساس على التنمية الزراعية والصناعية في الدول الأعضاء إلى جانب تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء وكذلك حرية حركة عناصر الإنتاج (العمل + رأس المال) والتي تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وإصدار عملة موحدة .

ولتحقيق هدف تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء تبنت الاتفاقية المنشئة للجماعة والاتفاقية المنقحة برنامجا يهدف إلى :

- إزالة جميع القيود الجمركية على السلع غير المصنعة بحلول عام 1990 .

- إزالة جميع القيود الجمركية على السلع المصنعة خلال الفترة 1996-2000 م .

- إقامة منطقة تجارة حرة مع نهاية عام 1990 بإصدار تعريفة جمركية موحدة .

وفي المجال المالي والنقدي تبنت الجماعة برنامجا نقديا يتضمن أهدافا متوسطة الأجل للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع في الإقليم كما يتضمن أهدافا طويلة الأجل للوصول إلى إنشاء منطقة نقدية واحدة للإقليم حيث يمثل هدف الوحدة النقدية للإقليم دفعة قوية لتشجيع التجارة البينية بين أعضاء الاتحاد النقدي كما أنه يمثل استكمالا لأركان التكامل الإقليمي .

وفيما يتعلق بحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فقد أقرت الاتفاقية المنشئة للجماعة أن مواطني أية دولة من الدول الأعضاء يعتبرون مواطنين للجماعة .

كلها ومن ثم فعلي الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسهيل انتقال الأفراد وإقامتهم بين دول الجماعة .

لذا فقد أقر رؤساء الدول والحركات في إبريل 1978 مبدأ السماح بحرية الحركة للأفراد داخل دور الجماعة وفي القمة التالية والتي عقدت في داكار في مايو 1979 تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف التي كان قد أعدها مجلس الوزراء والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة .

وبالرغم من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تعتبر نموذجا للتكامل الإقليمي إلا أنها تخلو من مضامين أمنية دفاعية فقد أقامت الجماعة في مايو

1980 ما يعرف باسم ميثاق دفاع الجمعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليمثل بذلك أول نموذج لنظام أمن جماعي أفريقي في إطار إقليمي فرعي وهناك عدة دوافع أساسية وراء تبني مثل هذا الهدف الدفاعي من قبل الدول الأعضاء الأيكواس أهمها عدم الثقة في نظم الأمن الجماعي الأكثر اتساعا (القاري أو ما بين القارات أو العالمي) بالإضافة إلى إدراك دول الإقليم ضرورة وجود مثل هذا النظام الأمني الجماعي لحماية مصالحهم الاقتصادية المشتركة وكذلك إدراكهم بوجود أخطار خارجية تهدد دول الجماعة ككل .

الهيكل المؤسس للمنظمة :

يتكون الهيكل المؤسس للأيكواس من الأجهزة والمؤسسات التالية :

مجلس رؤساء الدول والحكومات :

هذا المجلس بمثابة الهيئة العليا لاتخاذ القرار داخل هذا التجمع إذ يعطي التوجيهات لكافة المؤسسات والدول الأعضاء التابعة للتجمع كما أنه المسئول عن رقابة وتوجيه الوظائف التنفيذية وعن تنفيذ القرارات والتوجيهات على كافة المؤسسات التابعة للمنظمة هذا ويتم اختيار الرئيس سنويا من أية دولة بناء على انتخاب المجلس وفي أغسطس عام 1997م تم اتخاذ قرار بعقد اجتماع للمجلس مرتين سنويا بدلا من مرة واحدة كما ذكرت المعاهدة المنقحة وذلك من اجل تحسين عمليتي توجيه وتنسيق أنشطة المنظمة .

هذا ويتم اتخاذ القرارات بموافقة ثلثي الأعضاء أو بالإجماع الكامل وذلك بناء على طبيعة الأمر الذي يتم اتخاذ القرار بشأنه وتدخل هذه القرارات حيز النفاذ بعد ستين يوما من نشرها في الجريدة الرسمية .

- مجلس الوزراء :

ويضم وزرين من كل دولة عضو أحداهما لشئون الأيكواس والآخر أحد وزراء مجلس الوزراء بإعداد التوصيات لمجلس رؤساء الدول والحكومات مع وضع قرارات وتوجيهات مجلس رؤساء الدول والحكومات موضع التنفيذ هذا ويجتمع المجلس مرتين سنويا على الأقل في جلسة اعتيادية على أن تكون إحداهما عقب الجلسة العادية لمجلس رؤساء الدول والحكومات كما يجوز عقد جلسة غير عادية بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو أية دولة عضو على أن تتم الموافقة عليه من قبل الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء .

السكرتارية التنفيذية :

وتعد بمثتبة الهيئة التنفيذية للمنظمة إذ يعمل على تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ويرأس السكرتارية التنفيذية سكرتير تنفيذي وهو أكبر موظف إداري بالمنظمة وله أثناء من المساعدين ومراقب مالي لنشاط السكرتارية وهم المسئولون بالأساس عن الإدارة اليومية للجماعة وكل مؤسساتها ويتم تعيين السكرتير التنفيذي من قبل مجلس رؤساء الدول والحكومات ويستمر في منصبه لمدة أربعة أعوام وللمجلس أن يقوم بإعادة تعيينه مرة ثانية لفترة أربعة أعوام أخرى أما المراقب المالي ومساعدو السكرتير التنفيذي فيتم تعينهم من قبل مجلس الوزراء .

اللجان الفنية المتخصصة :

تضم عدة ممثلين من كل دولة عضو ويتم تعيينهم بنا على ترشيحات الدول الأعضاء كما يمكن تعيين مساعدين ومستشارين لهؤلاء الممثلين وتجميع كل لجنة عدة مرات سنويا بهدف وضع التقارير والتوصيات ورفعها إلى السكرتارية التنفيذية وقد حدد البند 23 من المعاهدة المنقحة هذه اللجان فيما يلي :

- لجنة الزراعة والغذاء .

- لجنة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة .
- لجنة التجارة والجمارك والضرائب والإحصاء والنقد والمدفوعات .
- لجنة الشئون القضائية والقانونية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة .
- لجنة الموارد والإنسانية والمعلومات والشئون الثقافية والاجتماعية .
- لجنة التمويل والإدارة .

هذا وقد نصت المعاهدة على إنشاء بعض اللجان المتخصصة مثل :

لجنة البنوك المركزية لدول غرب أفريقيا :

وتقوم بالإشراف على نظام المدفوعات داخل التجمع وتتكون هذه اللجنة من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء بالإضافة إلى عدد أخر من الموظفين يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء وتقدم هذه اللجنة توصياتها من وقت لآخر لمجلس الوزراء حول عمليات ونظم المقاصة في المدفوعات والأمور النقدية الأخرى في المنظمة .

لجنة حركة رءوس الأموال وشئون رأس المال :

وتهدف إلى تحقيق حرية حركة رءوس الأموال بين الدول الأعضاء بما يتوافق مع أهداف العملية التكاملية في إطار الأيكواس وتتكون هذه اللجنة من ممثلين من قبل الدول الأعضاء مع الذين تتوافر لديهم الخبرة والمؤهل في المجالات المالية والتجارية والإدارية والبنوك .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

وهو يمثل الهيئة الاستشارية في التجمع ويتكون من ممثلين من مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء بالمنظمة .

البرلمان :

نصت المعاهدة المنقحة على ضرورة إنشاء برلمان للمنظمة ليكون بمثابة همزة الوصل بين مواطني الدول الأعضاء وجماعات المصالح من جهة وبين جهات اتحاد القرار بالأيكواس من جهة أخرى .

محكمة الجماعة :

وتختص بالنظر في المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء بالمنظمة الناتجة عن تطبيق بنود المعاهدة هذا وقد تضمنت المادة (15) من المعاهدة على توفير القوة الإلزامية لأحكام المحكمة على كل من الدول الأعضاء ومؤسسا المنظمة والأفراد والهيئات التعاونية .

صندوق التعاون والتعويض والتنمية :

تتمثل وظائف الصندوق في تمويل مشروعات الدول الأعضاء وتوفير التعويضات اللازمة للدول الأعضاء المضارة نتيجة لإقامة المشروعات الجديدة التي من تطبيق عملية تحرير التجارة البينية وتوفير الطرق الملائمة لتسهيل عمليات التمويل من الداخل والخارج سواء الدول الأعضاء أو للمنظمة ككل والقيام بمشروعات التنمية في الدول الأعضاء الأقل نموا .

هذا ويحصل الصندوق على موارده المالية من مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية الخاصة به ومن الدخل الناتج من مشروعات المنظمة والإيرادات من الموارد المالية (الثنائية والجماعية) المحلية وكذلك الموارد المالية الأجنبية والمنح والمساهمات من كافة الصادر الأخرى ويتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة لهذا الصندوق مرة كل أربعة أعوام وفي قمة رؤساء الدول والحكومات التي عقدت في ديسمبر 1999 تم تحويل الصندوق إلى بنك التنمية والاستثمار ويضم هذا البنك قسمين :هما بنك الاستثمار الإقليمي وبنك التنمية الإقليمي .

الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا :

حدد مجلس رؤساء الدول والحكومات هدف هذه المؤسسة في إنشاء منطقة نقدية موحدة تضم كل دول إقليم غرب أفريقيا وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة الإقليمية والتحويلات النقدية الأخرى بهدف ترشيد استخدام الاحتياطي من العملات الأجنبية .

مؤسسة المعارض التجارية :

وافق مجلس الوزراء في ديسمبر 1992م على إنشاء هذه المؤسسة والتي تهدف إلى إعطاء الفرصة للتعرف على المنتجات التجارية للدول الأعضاء بالمنظمة وقد تم إنشاء مؤسسة في داكار بالسنغال في مايو / يونيه 1995 .

- البنك الاستثماري الإقليمي :

وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على إنشاء هذا البنك في نوفمبر 1984م وذلك بمعرفة اتحاد الغرف التجارية ويهدف البنك إلى تمويل التجارة البينية والخارجية للدول الأعضاء بالمنظمة هذا وتمتلك نيجيريا النصيب الأكبر من أسهم البنك (40٪) تليها ساحل العاج وصندوق التعاون والتعويض والتنمية بنسبة 10٪ لكل منهما وقد افتتح الفرع الرئيسي في لومي عاصمة توجو في مارس 1988م وفي منتصف عام 1990م تم إنشاء عدة فروع لهذا البنك في كل من : بنين ساحل العاج نيجيريا توجو وقد بدأت أفرع البنك عملها منذ منتصف عام 1997م وخاصة في كل من بنين وبوركينا فاسو وساحل العاج وغانا ونيجيريا وتوجو قد وصل عدد أفرع هذا البنك إلى أحد عشر فرعا عاملا في الدول الأعضاء بالأيكواس مع نهاية عام 2000 .

- إنجازات المنظمة :

في المجال الدفاعي والأمني كان للجماعة دور في حل الأزمة الليبيرية حيث

احتدم الصراع داخل ليبيريا ليأخذ شكل حرب أهلية طاحنة بين قوات رئيس الدولة السابق « صموئيل » الجبهة الوطنية المستقلة لليبيريا بقيادة « جونسون » وأدركت دول الجماعة أن هذه الأحداث تهدد أمن واستقرار الجماعة كلها .

فقامت الجماعة عام 1990م بتشكيل قوة حفظ سلام عرفت باسم مجموعة المراقبة الخاصة بدول الجماعة والتي كانت تهدف إلى مراقبة وقف إطلاق النار وتنفيذ أبوجا وحفظ السلام واستعادة القانون والنظام ثم تولت هذه القوات في المراحل التالية للنزاع بالتعاون مع قوات المم المتحدة مهمة تنفيذ اتفاق كوتونو والذي توصلت إليه قمة الجماعة التي عقدت في يوليو عام 1993 حيث أسند إلى قوات الأيكوموج مهما مراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة إلى جانب الإشراف على نزع السلاح والبحث عن أية أسلحة مفقودة أو مخبأة .

ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم 866 لعام 1993 ليؤكد على دور هذه القوات حفظ السلام وليؤكد على أهمية التنسيق بينها وبين بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وليوسع من المهام المكلة إلى قوات الأيكوموج باعتبارها هي المسئولة أساسا عن حفظ السلام في المنظمة .

كما تولت قوات الأيكوموج أيضا العديد من المهام في مرحلة التسوية السياسية للأزمة من الإشراف على العملية الانتخابية وإرساء هيكل الحكم المدني ومن ثم فإن دور الجماعة في الأزمة الليبيرية يعد نموذجا لنظم أمن في الأقاليم الفرعية الأخرى كما أنه يعزز الحركة التكاملية في الإقليم في جميع المجالات .

وبالنسبة للأهداف الخاصة بالتجارة الخارجية للدول الأعضاء فقد تم استكمال المرحلة الأولي من برنامج تحرير التجارة البينية في عام 1981م والتي تتضمن إرساء هياكل المنظمة وتحديد الإجراءات والتدابير المالية اللازمة لتيسير عقد المعقدة فلم تكن الاتفاقية المنشئة للجماعة تحتوي على أي تفاصيل خاصة

بالتطبيق العملي لبرامج التكامل وقد كان الغرض من ذلك تيسير التواصل إلى إجماع رؤساء الدول والحكومات على بنود الاتفاقية

وفي ذات الوقت تعتمد معظم دول الجماعة على استيراد السلع الصناعية من الدول الصناعية الكبرى نتيجة ضعف أداء القطاع الجماعي في هذه الدول هذا إلى جانب العديد من العوامل الأخرى التي تعوق جهود تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء ومنها القيود المتمثلة في الاختلافات اللغوية واستمرار الروابط التجارية مع الدول الاستعمارية السابقة بالإضافة إلى تماثل الميزة النسبية في معظم دول الإقليم حيث يتوافر عنصر العمل ويندر عنصر رأس المال في هذه الدول مما يؤدي إلى وجود نمط إنتاجي تنافسي وليس تكامليا بين تلك الدول والذي سوف يتجه إلى من التنافس مع تقليل الحواجز الجمركية وتحرير التجارة .

وفيما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية فقد طبقت بعض الدول الأعضاء في الأيكواس سياسة نقدية انكماشية مثل بوركينافاسو – غينيا بيساو – غينيا – النيجر – السنغال وقامت بعض الدول بالعمل على خفض معدلات التضخم عن طريق تقييد الائتمان المحلي في الأجل الطويل .

هذا وقد قامت عدة دول إصلاحات في النظم الضريبية فقد فرضت بوركينافاسو حرية القمة المضافة لزيادة الإجراءات العامة بينما قامت غينيا بياء بإصلاح النظام الضريبي في عن طريق تطبيق الإصلاحات التعريفة الجمركية والتعليل من الجمارك على الصادرات .

كما قامت الجماعة بعدة جهود في سبيل تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول الإقليم حيث تم توقيع بروتوكول عام ينظم حركة وانتقالات المواطنين بين دول الجماعة كما عملت على تحسين الطرق ووسائل المواصلات داخل الأعضاء وتلك التي تربط بين الدول الأعضاء ثم قامت الجماعة في أكتوبر 1998

بإصدار ما يسمي Tranclers checks والتي تسهل الانتقال داخل الإقليم .

ومما سبق عرضه يتضح أن ضعف إنجازات الجماعة الاقتصادية إنما يرجع إلى مجموعة من المشكلات العامة التي تعوق جهود التكامل الاقتصادي في الإقليم والتي تتمثل في الآتي :

– عدم الاستقرار السياسي وشيوع الفساد الإداري في العديد من دول الإقليم .

– المشكلات الاقتصادية التي تعوق جهود التنمية في بعض دول الإقليم بالإضافة إلى تماثل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء .

– تعدد التجارب التكاملية في الإقليم مما يفرض ضرورة التنسيق بين سياسات الجماعة وهذه المنظمات التي ينتهي إليها بعض دول الأيكواس .

– قصور الموارد التمويلية اللازمة لاستكمال العديد من البرامج التكاملية بين دول الإقليم وخاصة مشروعات الطرق السريعة للربط بين جميع دول الإقليم والذي يرجع إلى عدم التزام الدول الأعضاء بالوفاء بال حصص المقررة لها في ميزانية الجماعة .

هذا بالإضافة إلى التباين الشديد بين أحجام الاقتصاديات المكونة لدول الجماعة فالإقليم يضم دولا ذات اقتصاد كبير مثل نيجيريا وغانا وساحل العاج بجانب دول ذات اقتصاد صغير نسبيا مثل نبين – بوركينافاسو – مالي .

ويولد هذا التباين الشديد بين الدول الأعضاء في التكامل شعورا بعدم المساواة في توزيع مكاسب التكامل بين الدول الأعضاء فقد كان الخوف من سيطرة نيجيريا .

جدول رقم (5)

التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الايكواس

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
بنين					
بوركينافاسو					
الرأس الأخضر	13.3	36	27	38	31
ساحل العاج	10	17	13	10	10
جامبيا	26.2	28.5	11.6	9	15
غانا	211.5	269.2	341	435	350
غينيا بيساو	7.7	10.7	12	13	14
ليبيريا	107	120	83	56	
مالي	1	1	10	00	317
موريتانيا	21	17	15	16	10
النيجر	11	84	39	17	19
نيجيريا	7	5	3	0.1	2
السنغال	7.2	20	25	9	15
سيراليون	1079.0001	1592.9	1539.1	1051.0	1004.8
توجو	32	8.4	176	71	60
	2-	5	4	5	1
	26.2	17.3	21	30.2	30

المصدر:

The World Bank Develapmem lndicators daia base bup://devada woild banking/dala qnery

نقلا عن أفاق أفريقية العدد السابع .ص 64 .

جدول رقم (6)

تطور نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدول الأيكواس

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
بنين	350	350	380	380	380
بوركينافاسو	220	240	240	240	240
الرأس الأخضر	1210	1270	1290	1290	1330
ساحل العاج	650	660	700	680	670
جامبيا	350	340	340	340	330
غانا	370	380	390	390	400
غينيا بيساو	560	580	560	520	490
ليبيريا	220	230	230	160	160
مالي	00	00	00	00	00
موريتانيا	250	240	260	250	240
النيجر	450	460	440	410	390
نيجيريا	190	200	200	200	190
السنغال	210	240	270	260	260
سيراليون	550	530	530	510	500
توجو	180	200	160	150	130
	310	320	350	320	310

المصدر:

The World Bank Develapmem lndicators daia base bup://devada woild banking/dala qnery

نقلا عن أفاق أفريقية العدد السابع .ص 65 .

علي الجماعة واحدة من أهم العوانق التي وقفت كحجر عثرة في طريق إنشاء الجماعة خلال السبعينيات حيث تباينا شديدا بين الاقتصاد النيجيري وباقي اقتصاديات دول الجماعة

هذا ويذهب الكثيرون إلى أن التكامل الاقتصادي يكون أكثر فعالية كلما كانت هياكل اقتصاديات الدول الأعضاء متقاربة ويرجع هذا إلى أن التجانس سوف يضمن قدرا كبيرا من العدالة في تحمل أعباء التكامل وفي توزيع مكاسبه بين الدول الأعضاء ويوضح الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) هذا التباد ل بين الدول الأعضاء في الأيكواس سواء فيما يتعلق باستحواذ عدد قليل من الدول خاصة نيجيريا على الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى دول الجماعة خلال النصف الثاني من التسعينيات أو فيما يتعلق بالتفاوت الشديد بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لدول الأيكواس والذي بلغ على سبيل المثال 1330 دولارا أمريكيا في الرأس الأخضر عام 1993م ولم يتجاوز 130 دولارا أمريكيا في سيراليون في العام ذاته

إلا أنه يمكن القول إنه على الرغم من المشكلات التي تعوق جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في طريق التكامل إلا أن هناك بعض التوقعات بحدوث تحسن في أداء الجماعة وذلك استنادا إلى الأسباب الآتية :

– تحسن الأوضاع السياسية في كثير من دول الجماعة وذلك بعد انتهاء الحرب الأهلية في ليبيريا وإجراء انتخابات للحكومة الديمقراطية في يوليو 1998م وحدوث تحول ديمقراطي في نيجيريا في بداية ديسمبر 1997م بعد فترة من عدم الاستقرار السياسي دامت منذ انتخابات عام 1992م .

– تحسن الأوضاع الاقتصادية في العديد من دول الجماعة نتيجة القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخاصة المجالات الإنتاجية .

– الإسراع بعملية تحرير التجارة الخارجية في الإقليم بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مما يعزز الجهود التكاملية .

– القيام ببعض الإصلاحات الإدارية في هيكل الجماعة مثل إعادة تنظيم هيكل السكرتارية التنفيذية للجماعة ضمن إطار شامل لتحسين وتطوير هيكل الجماعة إضافة إلى التحدي الذي يواجه الجماعة نتيجة ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية في باقي الأقاليم الأفريقية مما يمثل حافزا للإسراع بإتمام العملية التكاملية داخل الجماعة كخطوة في طريق تحقيق التكامل الاقتصادي في القارة كلها في إطار الجماعة الاقتصادية الأفريقية ويمكن القول بصفة عامة إن التكامل يعتمد أول ما يعتمد على إدراك الدول الأعضاء للهدف من التكامل وإعلاء المصالح المشتركة للجماعة على المصالح الوطنية وتجاوز التباينات اللغوية والثقافية والذي يعتمد بدوره على مدى توافر ثقافة التكامل لدي القادة والشعوب الأفريقية .

ومن ثم نخلص إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) قد تأسست في 28/ 5/ 2005 في مدينة لا جوس (نيجيريا) بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا وهو اتفاق غير فعال اقتصاديا ويضم في عضويته 15 دولة مقسمة كالآتي دول فرانكوفونية (بنين) الكوت ديفوار ، غينيا ، بوركينافاسو، مالي ، النيجر ، السنغال ، وتوجو ، ودول انجلوفونية (نيجيريا ، ليبيريا ، سيراليون ، غانا ، جامبيا) ودولتان ليزوفوتيتان ناطقة بالبرتغالية (غينيا بيساو– وكاب فيرد ، وقد تم التصديق في يوليو 1993 على نص مراجع للاتفاقية يهدف إلى الإسراع بعملية التكامل الاقتصادي والسياسي.

– وتهدف الاتفاقية الجديدة للوصول إلى اتحاد جمركي وعملة موحدة كهدف اقتصادي وعلى الصعيد السياسي تهدف الجماعة إلى تأسيس برلمان موحد لغرب أفريقيا بالإضافة إلى مجلس اقتصادي اجتماعي ومحكمة عدل .

– هذا وتهدف جماعة الأيكواس بشكل أساس لتشجيع التعاون والتنمية في جميع المجالات خاصة الصناعة ، النقل ، الاتصالات ، الطاقة ،الزراعة ، الموارد

الطبيعية ، التجارة ، المجالات المالية والنقدية ، إلى جانب الشئون الثقافية والاجتماعية بهدف مستويات المعيشة وحنان الاستقرار الاقتصادي ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء .

– هذا وقد اجتمعت الدول الأعضاء في تجمع الأيكواس في مايو عام 2005م بهدف تكليل جهود ثلاثون عاما من التكامل بالوصول إلى التعريفة الخارجية الموحدة وهي خطوة جديدة على طريق الوصول للاتحاد الجمركي في 2007 اتفقت الدول لها الخمسة عشر الأعضاء على فترة انتقالية تبلغ تطبيق التعريفة الخارجية الموحدة في 1/ 10/ 2005 وتتمثل في 5٪ على المواد الخام والسلع الرأسمالية الأخرى .10٪ على السلع نصف مضعة .20٪ على السلع تامة الصنع .

– وفي الوقت الراهن مازالت العديد من الدول تسعي لتحقيق مزيد من الخطوات نحو التكامل فمعظم الدول تعمل على المضي في مشاورات بين مؤسسات القطاع الخاص بها والمجتمع المدني للوصول لأفضل طريقة لتطبيق التعريفة الخارجية الموحدة للأيكواس ، وتتمثل أهم صادرات الأيكواس في النفط الخام ، المنتجات البترولية المكررة ، المعادن (الذهب ، الماس والبوكسيت ، المنتجات الزراعية (الكاكاو ، البن ، القطن ، الفول السوداني) وتتمتع كل دول الاتحاد بقانون الفرض والنمو الأفريقية AGOA باستثناء ليبيريا وتوجو .

وأخيرا نتعرض لعلاقات التبادل التجاري بين مصر وتجمع الأيكواس :-

الجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الأيكواس في الفترة من (2001 – 2005)

البيان / السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	27.8	30.5	81.1	77.2	87.8
معدل التغير ( )		(10)	(166)	- (5)	(14)
الواردات المصرية	4.6	8	8.8	11.3	25
معدل التغير ( )		(74)	(10)	(28)	(121)
الميزان التجاري	23	22	72	66	63

يتضح من الجدول السابق زيادة الفائض في الميزان التجاري لصالح الصادرات المصرية والذي سجل 16.9 مليون دولار عام 2000 واستمر في الزيادة حتى عام 2003 وسجل 72 مليون دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع جملة

الصادرات المصرية بنسبة 166٪ عام 2003 لتصل قيمتها إلى 81.13 مليون دولار ثم تراجعت نسبة الصادرات وبلغ معدل الارتفاع 29٪ عام 2004 لتصل قيمتها إلى 11.27 مليون دولار .

ولمزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد : www.ecowas.int

الصادرات

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports						
Benin	11.78	17.17	9.96	8.71	8.34	7.72
Burkina Faso	7.12	7.42	10.41	10.73	7.40	6.94
Cape Verde	2.69	3.08	2.38	2.61	2.58	4.80
Côte d'Ivoire	35.39	35.44	34.48	34.35	33.23	33.6
Gambia	7.84	4.55	7.71	7.91	6.59	2.11
Ghana	36.35	23.72	26.73	25.52	17.27	34.09
Guinea	16.80	16.77	17.73	16.65	19.58	24.91
Guinea Bissau	6.05	7.54	23.87	23.38	27.78	27.69
Liberia	343.41	196.08	181.96	113.39	24.69	24.89
Mali	16.16	22.34	21.94	21.20	21.54	22.46
Niger	12.36	11.76	11.29	9.43	12.10	8.83
Nigeria	26.97	25.34	15.90	42.44	56.20	35.10
Senegal	18.47	16.28	17.50	17.26	15.85	17.01
Sierra Leone	1.99	1.62	0.88	0.54	1.90	2.59
Togo	16.38	15.75	18.38	15.65	15.90	17.74
ECOWAS	**26.11**	**24.59**	**20.54**	**32.58**	**40.58**	**30.10**

الواردات

Imports						
Benin	25.19	27.94	27.48	34.93	24.04	25.35
Burkina Faso	18.91	20.68	25.16	21.94	22.33	22.27
Cape Verde	48.35	51.27	50.27	56.64	54.58	40.14
Côte d'Ivoire	23.29	23.54	23.46	23.06	23.44	23.48
Gambia	72.56	52.79	71.98	56.28	56.47	41.0
Ghana	36.08	48.33	46.32	40.90	24.41	59.73
Guinea	15.45	14.72	16.33	15.25	16.86	20.83
Guinea Bissau	22.68	22.26	42.37	42.71	26.44	27.25
Liberia	271.65	142.81	122.02	86.39	38.89	35.47
Mali	29.71	29.49	30.15	30.71	32.15	32.9
Niger	16.32	18.01	19.85	17.74	17.99	18.59
Nigeria	12.62	14.45	13.34	11.51	12.09	15.69
Senegal	28.64	27.68	33.09	33.99	35.53	37.46
Sierra Leone	21.00	12.85	14.36	11.41	21.57	43.81
Togo	27.76	24.96	28.84	22.49	40.24	28.63
ECOWAS	**20.15**	**21.84**	**22.43**	**20.65**	**18.38**	**22.62**

Sources: National Account of ECOWAS, ECOWAS handbook of International Trade

هذا البيان يمثل الصادرات والواردات بين تجمع دول الأيكواس

التجارة البينية لدول أيكواس

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports to ECOWAS (as % of total exports value)						
Benin	4.98	2.70	4.74	5.29	9.57	16.19
Burkina Faso	24.14	19.64	18.32	24.81	20.12	21.51
Cape Verde	--	21.43	18.18	16.67	--	3.70
Cote d'Ivoire	19.09	20.33	22.46	21.04	25.89	24.61
Gambia	14.81	6.67	7.41	7.41	9.52	14.29
Ghana	3.61	6.67	6.96	7.94	8.27	5.310
Guinea	0.91	1.84	1.04	0.65	0.31	0.39
Guinea Bissau	37.50	33.33	18.37	21.15	17.74	17.46
Liberia	3.13	4.50	4.08	4.95	5.00	5.51
Mali	63.13	74.45	67.85	19.26	20.74	20.30
Niger	33.79	28.65	31.55	34.52	46.56	51.30
Nigeria	6.28	7.25	7.06	6.49	5.09	4.60
Senegal	22.86	23.91	24.14	21.49	24.39	25.26
Sierra Leone	47.37	42.86	33.33	33.33	50.00	47.60
Togo	7.95	8.05	9.85	16.39	34.90	58.18
ECOWAS	**10.86**	**12.66**	**14.59**	**10.08**	**8.40**	**9.25**
Imports from ECOWAS (as % of total imports value)						
Benin	13.08	12.13	11.25	23.50	20.85	23.46
Burkina Faso	26.41	26.07	24.80	25.00	29.49	27.54
Cape Verde	2.14	3.00	3.45	3.46	1.29	1.33
Côte d'Ivoire	21.20	17.34	12.60	15.98	28.67	20.67
Gambia	11.20	9.77	7.94	7.81	6.67	11.03
Ghana	5.07	11.08	12.13	15.12	17.79	17.81
Guinea	19.93	8.73	7.42	8.99	19.93	19.6
Guinea Bissau	20.00	22.58	16.09	16.84	15.25	14.52
Liberia	5.93	6.18	6.52	6.25	4.50	3.31
Mali	34.47	37.33	34.24	28.17	35.11	28.21
Niger	25.26	26.53	26.24	30.70	35.23	34.26
Nigeria	2.13	2.19	1.99	2.04	2.22	5.09
Senegal	8.47	9.93	8.73	10.42	21.89	13.43
Sierra Leone	10.45	18.92	15.31	25.40	26.98	24.23
Togo	15.56	20.32	17.91	17.84	57.65	10.14
ECOWAS	11.25	12.03	10.51	12.44	16.78	12.61

هذا البيان يمثل التجارة البينية بين دول الأيكواس

تجارة الأيكواس مع أفريقيا

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports to other African countries (as % of total exports value)						
Benin	7.28	7.84	12.07	8.17	14.36	21.31
Burkina Faso	27.01	23.81	18.70	25.56	21.95	22.09
Cape Verde	7.69	21.43	18.18	16.67	--	3.70
Côte d'Ivoire	23.56	27.32	28.62	25.84	32.12	30.76
Gambia	14.81	6.67	7.41	7.41	9.52	14.29
Ghana	4.38	7.71	8.11	9.16	9.46	5.87
Guinea	28.94	6.58	6.69	6.14	7.87	8.00
Guinea Bissau	37.50	33.03	18.37	21.15	17.74	17.46
Liberia	3.13	4.50	6.71	7.43	8.33	6.66
Mali	67.23	75.18	68.87	19.44	20.74	20.3
Niger	35.62	29.17	32.04	35.12	47.09	51.95
Nigeria	8.65	9.38	9.84	9.95	5.35	6.44
Senegal	32.47	34.32	35.71	26.98	28.28	33.8
Sierra Leone	47.37	42.86	33.33	33.33	50.00	42.86
Togo	17.57	17.60	10.22	24.37	43.23	64.09
ECOWAS	**14.69**	**16.20**	**18.53**	**13.59**	**9.59**	**8.70**
Imports from other African countries (as % of total imports value)						
Benin	17.20	16.28	16.09	26.26	25.46	26.29
Burkina Faso	29.22	27.99	26.54	26.45	34.55	30.29
Cape Verde	2.56	3.00	3.88	3.85	1.72	1.77
Côte d'Ivoire	23.30	19.62	15.51	18.50	31.27	25.23
Gambia	13.20	12.64	10.32	8.33	7.22	12.5
Ghana	7.40	13.25	14.67	18.14	21.23	21.21
Guinea	23.23	13.09	9.68	11.82	25.23	24.69
Guinea Bissau	20.00	22.58	16.09	16.84	15.25	14.52
Liberia	5.93	6.86	9.78	9.25	7.27	5.52
Mali	47.71	40.95	37.93	31.92	39.21	33.37
Niger	26.99	28.91	28.45	34.49	38.08	11.16
Nigeria	3.78	3.17	3.50	4.85	4.36	17.78
Senegal	11.41	13.65	12.44	14.07	25.50	38.03
Sierra Leone	11.94	20.72	17.35	28.57	27.78	13.24
Togo	18.52	24.33	19.53	21.93	58.72	18.53
ECOWAS	**13.94**	**13.02**	**13.01**	**15.29**	**19.60**	

Source: ECOWAS handbook of International Trade

بيان يوضح صادرات وواردات دول الأيكواس مع دول أمريكا الشمالية

بيان يوضح تجارة الأيكواس مع الاتحاد الأوربي

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports to European Union (as % of total exports value)						
Benin	28.74	9.46	19.40	14.90	7.98	10.93
Burkina Faso	25.86	35.12	33.59	32.22	40.85	40.12
Cape Verde	84.62	71.43	72.73	75.00	81.82	77.78
Côte d'Ivoire	56.16	53.24	50.85	45.42	45.22	4.63
Gambia	62.96	66.67	77.78	85.19	76.19	71.43
Ghana	54.22	67.75	59.11	84.83	83.38	66.5
Guinea	30.91	61.10	54.68	41.36	63.15	63.23
Guinea Bissau	62.50	38.10	24.49	61.54	64.52	63.49
Liberia	46.88	56.83	33.67	46.10	35.83	41.12
Mali	29.40	8.82	8.63	21.72	24.07	23.41
Niger	47.49	53.13	50.97	45.83	35.45	50.65
Nigeria	34.98	27.99	37.10	20.35	23.01	23.16
Senegal	36.58	36.15	34.24	42.25	46.46	42.22
Sierra Leone	15.79	42.86	50.00	33.33	50.00	38.1
Togo	12.97	1.27	11.31	23.11	21.88	25.45
ECOWAS	**41.80**	**38.47**	**42.51**	**31.54**	**28.81**	**31.44**
Imports from European Union (as % of total imports value)						
Benin	48.39	51.16	50.47	45.08	37.82	33.61
Burkina Faso	52.60	46.58	48.82	45.11	43.64	38.59
Cape Verde	65.81	71.24	72.84	68.46	74.68	74.98
Côte d'Ivoire	49.93	50.85	53.73	50.88	41.81	44.13
Gambia	54.00	50.57	48.02	85.42	66.67	61.76
Ghana	46.52	42.99	49.42	59.28	68.21	68.2
Guinea	43.16	51.66	44.03	47.97	42.78	42.75
Guinea Bissau	63.33	64.52	65.52	65.26	57.63	59.68
Liberia	43.95	41.88	43.04	52.75	32.53	34.81
Mali	43.51	30.36	34.85	40.99	32.26	36.70
Niger	35.29	44.22	41.16	35.13	31.67	24.41
Nigeria	46.22	44.47	49.05	48.99	51.83	39.13
Senegal	52.61	53.18	58.50	54.74	47.97	51.77
Sierra Leone	25.37	33.33	29.59	28.57	26.98	21.69
Togo	56.54	51.34	56.28	50.29	29.18	43.10
ECOWAS	**47.73**	**46.30**	**50.09**	**51.68**	**48.31**	**45.5**

Source: ECOWAS handbook of International Trade

بيان يوضح تجارة إيكواس مع أمريكا الشمالية

Country	1996	1997	1998	1999	2000	2001
Exports to North America as % of total exports value						
Benin	0.08	0.05	1.12	4.18	0.59	0.27
Burkina Faso	0.57	2.20	0.19	0.11	0.43	0.76
Cape Verde	--	--	--	--	11.82	15.19
Côte d'Ivoire	8.42	7.70	9.60	8.81	8.75	0.75
Gambia	2.59	4.00	0.37	0.37	0.48	1.43
Ghana	3.99	2.39	2.45	2.23	5.35	3.93
Guinea	38.03	25.60	23.39	38.34	15.28	15.2
Guinea Bissau	2.50	3.81	2.24	2.12	3.06	2.06
Liberia	22.97	31.38	28.53	36.78	30.67	30.08
Mali	1.20	2.94	--	3.68	3.52	3.44
Niger	0.09	0.47	1.17	0.06	2.75	0.32
Nigeria	38.01	42.85	38.72	36.22	44.87	43.14
Senegal	0.14	0.18	0.49	0.76	0.59	0.80
Sierra Leone	2.11	--	--	3.33	10.00	10.00
Togo	13.72	12.25	17.74	8.53	10.57	1.95
ECOWAS	23.06	25.81	19.47	26.11	36.69	31.03
Imports from North America as % of total imports value						
Benin	4.37	8.07	7.81	5.40	3.73	4.63
Burkina Faso	6.08	4.15	4.23	4.02	3.17	4.15
Cape Verde	4.44	5.24	5.91	5.46	4.68	5.25
Côte d'Ivoire	6.67	6.48	5.27	5.67	3.91	5.68
Gambia	6.72	9.71	6.87	5.05	3.72	4.41
Ghana	14.42	12.77	14.97	18.01	12.85	12.85
Guinea	9.67	10.24	8.76	7.23	5.85	6.70
Guinea Bissau	4.17	9.19	8.16	9.05	8.81	10.48
Liberia	10.84	22.01	24.63	25.85	30.76	20.11
Mali	9.70	8.22	7.51	7.50	10.04	6.65
Niger	5.57	7.55	6.69	3.35	5.12	6.02
Nigeria	21.22	16.92	15.16	15.86	11.62	10.73
Senegal	5.91	6.14	6.66	5.34	5.04	5.21
Sierra Leone	13.33	7.30	13.27	7.94	10.32	38.20
Togo	5.88	7.22	5.67	6.17	2.51	5.54
ECOWAS	12.46	11.77	10.98	11.26	8.73	9.59

Source ECOWAS handbook of International Trade